المقتطف

(أخبـــار ـ تقـاريـر ـ مقـالات)

الأربعاء ـ ٢٦/١٢/٢٠١٨م

الأخبار والتقارير

شؤون فلسطينية:

أمن سلطة رام الله يمنع مؤتمر لرئيس المجلس التشريعي.. وبحر: قرار "الدستورية" باطل	أمد للإعلام	٣
تقرير: ٢٥٣ شهيدا وآلاف الجرحى منذ انطلاق مسيرة العودة	عرب ٤٨	٣

شؤون عربية:

العالم في ٢٠١٩: الانسحاب الأميركي يخلط الأوراق ويجدد الصراع على "سوريا الجديدة"	الشرق الأوسط	٥
اتهامات متبادلة بين سوريا وإسرائيل بإطلاق صواريخ	فرانس برس	٨
سيناتور أمريكي: لا تدفنوا رؤوسكم في الرمال: الأسد انتصر!	وكالات أنباء	٩
بعد مسيرة القصر الجمهوري.. توجه لإضراب عام وعصيان مدني بالسودان	الجزيرة نت	١٠
إلى أين يتجه السودان؟ خمسة سيناريوهات في الأفق	الأناضول التركية	١٢

شؤون إسرائيلية:

استطلاع: نصف الإسرائيليين لا يريدون نتنياهو رئيسا للوزراء	القدس العربي	١٦
"الليكود" يتصدّر باستطلاع للرأي حول الانتخابات الإسرائيلية المرتقبة	العربي الجديد	١٧
صحيفة إسرائيلية: وفد من مسؤولي حزب الله كان هدفا لضربات جوية في سورية	الأنباء الالمانية	١٨
باحثان إسرائيليان يعرضان رؤى إيرانية وأمريكية للانسحاب من سوريا	عربي ٢١	١٨
رئيس الموساد السابق: روسيا اعتبرت ترامب أفضل من يخدم مصالحها	الأناضول التركية	٢٠

شؤون دولية:

العقوبات الأميركية تقلّص موازنة إيران إلى النصف	الحياة اللندنية	٢٠

المقالات والدراسات

إشعال السجال الفلسطيني بمحاولة تعديل المرجعيات	عدلي صادق	٢٣
«دستورية» حل «التشريعي»	يونس السيد	٢٦
مرحلة جديدة من التطبيع العربي الإسرائيلي وآفاقه	محمود جرابعة	٢٧
انتخابات إسرائيلية و"حرب ثقافية" أخرى	أنطوان شلحت	٣٦
الانتخابات الإسرائيلية واحتماليات التصعيد	سفيان أبو زايدة	٣٨
الانتخابات المبكرة وتحولات السياسة في إسرائيل	نبيل السهلي	٤٠
تركيا والانسحاب الأميركي العسكري من سورية	بشير عبد الفتاح	٤٢
ماذا بعد الانسحاب الأميركي من سوريا؟	روبرت فورد	٤٥
الانسحاب الأمريكي.. الرابحون والخاسرون	خوان كول	٤٧
هل يمكن قيام نظام إقليمي جديد للشرق الأوسط؟	عاطف الغمري	٤٩
تاريخ أمريكا يرشدنا لطريقة عزل ترامب	روبرت هانت	٥١

أمن سلطة رام الله يمنع مؤتمر لرئيس المجلس التشريعي.. وبحر: قرار "الدستورية" باطل وعباس مغتصب للسلطة

أمد . ٢٠١٨/١٢/٢٦

قال النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أحمد بحر اليوم الأربعاء، إنّ الرئيس محمود عباس وفق الدستور الفلسطيني هو مغتصب للسلطة.

وأضاف بحر خلال جلسة المجلس التشريعي بمدينة غزة، أنّ قرار الرئيس عباس ومحكمته بحل التشريعي هي محالة لسحب الشرعية من الأغلبية.

وأفاد، أنّه "لا شرعية لما تسمى المحكمة الدستورية التي شكلها محمود عباس".، والقرار الذي صدر عنها باطل، مؤكداً أنّ المجلس التشريعي سيظل على رأس عمله حتى يأتي مجلس جديد حسب القانون.

وأوضح، سنبقى الأوفياء لشعبنا الذي منحنا ثقته وسنستمر في مهامنا التشريعية والرقابية على المستوى الداخلي والخارجي ونهيب بالقوائم والكتل والبرلمانيين الوقوف أمام حل المجلس

وأكد، نحن نتمسك بأهمية إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية ومجلس وطني وفقا للأولويات الدستورية والأفضل أن نبدأ بالانتخابات الرئاسية ليدعو لانتخابات تشريعية ومجلس وطني وفقا لقانون الانتخابات.

وطالب، بنقل مهام عباس لرئيس المجلس التشريعي تمهيدا لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية.

وفي السياق ذاته، منعت أجهزة أمن السلطة في مدينة رام الله بالضفة الغربية المحتلة اليوم الأربعاء، رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني من عقد مؤتمرٍ صحفي.

وأفادت مصادر محلية، أنّ قوات كبيرة من أجهزة السلطة تنتشر في محيط المجلس التشريعي برام الله قبيل المؤتمر المقرر عقده من قبل رئيس المجلس عزيز دويك الساعة ١١ صباحا.

وأشارت وكالات محلية نقلا عن الناطق باسم الأجهزة الأمنية بالضفة الغربية، عدنان الضميري، أنّ عقد مؤتمر لعزيز دويك غير قانوني لأن المجلس التشريعي حُل وبالتالي لم يعد هناك أعضاء تشريعي.

وأوضح، أنّ "دورنا تنفيذ قرارات المحاكم ولن نسمح لأحد بانتحال صفة أعضاء التشريعي أو التكلم بهذه الصفة، باعتبار ذلك غير قانوني!".

تقرير: ٢٥٣ شهيدا وآلاف الجرحى منذ انطلاق مسيرة العودة

عرب ٤٨ . ٢٠١٨/١٢/٢٦

أفاد تقرير توثيقي صدر، اليوم الأربعاء، عن مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق، أن ٢٥٣ فلسطينيا استشهدوا بنيران جيش الاحتلال الإسرائيلي الذي ما زال يحتجز جثامين ١١ منهم، فيما سجل آلاف الجرحى،

وذلك منذ انطلاق فعاليات مسيرة العودة في آذار/مارس الماضي، على طول السياج الأمني مع قطاع غزة المحاصر.

ووفقا للإحصائيات التي أوردها المركز في تقريره، فمنذ انطلاق فعاليات مسيرات العودة بتاريخ ٢٠١٨/٠٣/٣٠، وحتى تاريخ ٢٠١٨/١٢/٢٢، فإن محافظة غزة قدمت أعلى نسبة من الشهداء ٧٢ شهيدا، تليها محافظة خان يونس ٧٠ شهيدا، ثم محافظة الوسطى ٤١ شهيدا، ومحافظة الشمال ٣٧ شهيدا، وأخيرا محافظة رفح ٣٣ شهيدا.

أما بخصوص الجرحى، أظهر التقرير إصابة ٢٥٤٧٧ مواطنا ومواطنة بجروح مختلفة، ١٣٧٥٠ مصابا دخلوا مستشفيات القطاع لتلقي العلاج، فيما تلقت باقي الإصابات العلاج ميدانيا، نتيجة الاصابات بقنابل الغاز المسيل للدموع والغازات السامة الأخرى التي يطلقها جيش الاحتلال تجاه المتظاهرين السلميين.

ويشمل هذا العدد، الإصابات نتيجة إطلاق الرصاص الحي المباشر تجاه المتظاهرين السلميين، والإصابات الناتجة عن عمليات القصف المدفعي والجوي على مختلف مناطق القطاع، وباقي الإصابات نتيجة استنشاق الغاز السام الذي تطلقه قوات الاحتلال مستخدمة طائرات مسيرة لإطلاقها صوب المتظاهرين.

وبخصوص استهداف قناصة الاحتلال الفتية والأطفال، فحسب التقرير، فقد بلغ عدد الشهداء الأطفال ٤٥ شهيدا، بينهم طفلتان، ويشكلون ما نسبته ١٧,٧% من مجمل عدد الشهداء، ولا يزال يحتجز الاحتلال جثامين ٣ شهداء من الأطفال، وسجلت الشهيدة بيان أبو خماش كأصغر شهيدة من فئة الأطفال والتي يبلغ عمرها عاما ونصف.

وأصيب أيضا خلال المسيرات ٤٣٧٩ طفلا بجروح مختلفة، ما يزيد عن نصفهم أصيبوا نتيجة إطلاق الرصاص الحي، والمعدني، وشظايا القصف الجوي، والمدفعي، على مناطق القطاع.

كما أفاد المركز في تقريره باستشهاد سيدتان فلسطينيتان، وهن: الشهيدة إيناس أبو خماش، والتي كانت حامل في شهرها التاسع، نتيجة القصف المدفعي على بيتها شرق المحافظة الوسطى، والشهيدة المسعفة إيناس النجار، فيما أصيبت نحو ٢٠٥٠ امرأة بجروح مختلفة، من بينهم نحو ٦٠٠ نتيجة إصابتهن بالرصاص الحي، والمعدني المغلف بالمطاط، وشظايا القصف المدفعي والجوي على قطاع غزة.

وطال قمع الاحتلال أيضا ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث استشهد ٧ من ذوي الاحتياجات الخاصة أثناء مشاركتهم في المسيرات السلمية، فيما استهدفت قناصة الاحتلال نحو ١٠٥ مواطنين، وباتوا ضمن فئة ذوي الاحتياجات الخاصة ممن بترت طرافهم السفلية أو العلوية خلال مشاركتهم في المسيرات السلمية.

واستهداف جنود الاحتلال الطواقم الطبية التي قدمت ٣ شهداء، وهم: الشهيدة رزان النجار، والشهيد موسى أبو حسنين، والشهيد عبد الله القططي، فيما أصيب نحو ٤٧٠ من الطواقم الطبية المختلفة، على الرغم من أن النقاط الطبية التي يتم استهدافها تبعد عن السلك الفاصل مسافة تزيد عن ٥٠٠، وقد تضرر أيضا ٨٤ سيارة إسعاف، ومركبة طبية، نتيجة إطلاق الرصاص المباشر نحوها، أو استهدافها بقنابل الغاز بشكل مباشر.

كما استشهد خلال المسيرات السلمية صحفيان، وهما: ياسر مرتجى، وأحمد أبو حسين، فيما أصيب نحو ٢٦٣ صحفيا بجروح مختلفة، ١٤٠ منهم نتيجة الإصابة بالرصاص الحي والمعدني.

العالم في ٢٠١٩: الانسحاب الأميركي يخلط الأوراق... ويجدد الصراع على «سوريا الجديدة»

خمسة ملفات عسكرية وسياسية واقتصادية في ٢٠١٩

لندن: إبراهيم حميدي . الشرق الأوسط . ٢٠١٨/١٢/٢٦

نهاية ٢٠١٨، رسمت العناوين الرئيسية لملامح خمسة تطورات منتظرة في العام المقبل، هي: ملء الفراغ بعد الانسحاب الأميركي، وانعكاسات ذلك على مستقبل التفاهم الروسي – التركي حول إدلب، وآفاق العملية السياسية، وملفا الإعمار و«التطبيع» العربي أو الغربي مع دمشق، ومصير «التموضع الإيراني» في سوريا.

الانسحاب الأميركي

فاجأ الرئيس الأميركي دونالد ترمب خصومه وحلفاءه بقرار الانسحاب من سوريا. القرار اتخذ بعد اتصال هاتفي مع الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، الذي تنقل في العام المنصرم بين خانة الحليف والخصم في قاموس الرئيس ترمب. إردوغان الذي سعى كثيراً لحشد موقف أميركي لوقف دعم «وحدات حماية الشعب» الكردية، فاجأته سرعة ترمب. «انسحاب كامل وسريع»، وعلى تركيا استكمال المهمة في القضاء على ما تبقى من «داعش». هذا ما أبلغه سيد البيت الأبيض إلى السلطان في ١٤ ديسمبر (كانون الأول)، بعد أن قال له مغرداً على «تويتر» إن سوريا «كلها لك»، أي لإردوغان.

ذهب صدى مفاجأة ترمب. واستعجل كل طرف البحث فيما بعد ذلك. العنوان الرئيسي للتحركات كان الوصول إلى ترتيبات أمنية وعسكرية ما بعد الانسحاب. أميركا ستترك ثلث مساحة سوريا، أي شرق نهر الفرات، وقاعدة التنف، ومدينة منبج. هذه المناطق فيها: ٧٠ ألف مقاتل عربي وكردي، وفيها بقايا «داعش»، وخلايا نائمة، وبنية إدارية واقتصادية وحزبية بقيادة «حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي»، وفيها بنية عشائرية عربية، ومربعان أمنيان في الحسكة والقامشلي، وزاوية الحدود السورية – العراقية – التركية، والزاوية السورية – العراقية، الأردنية، وفيها ٩٠ في المائة من النفط السوري الذي كان إنتاجه يبلغ ٣٦٠ ألف برميل قبل ٢٠١١، وفيها نصف الغاز السوري، ومعظم القطن والحبوب، والسدود السورية الثلاثة الكبرى. فيها أيضاً تمر الطريق البرية بين إيران والعراق وسوريا ولبنان. هذه الطريق حيوية لمصالح إيران ونفوذها وميليشياتها. باختصار: فيها «سوريا المفيدة اقتصادياً واستراتيجياً» التي تعيش عليها «سوريا المفيدة عسكرياً وسكانياً».

هذه «الثروة» مصدر صراع وسباق وتنافس بين اللاعبين السوريين والإقليميين والدوليين. إيران لم تتوقف عن الحشد جنوب نهر الفرات. ودمشق لم تتوقف عن الطموح للعودة إلى الماضي. تركيا لم تتوقف عن الطموح لبناء منطقة نفوذ.

لا شك في أن مصير هذه المنطقة سيكون حيوياً في عام ٢٠١٩، وسيحكم قسماً كبيراً من أشهر العام. مصالح تركيا: القضاء على أي كيان كردي، وملاحقة «حزب العمال الكردستاني»، وإقامة شريط أمني بعمق ٢٠ – ٣٠ كيلومتراً. مصالح دمشق في الإبقاء على سيادة سوريا ومصادر الاقتصاد. مصالح روسيا في الوصول إلى ترتيبات لا تزعج تركيا وتربط دمشق وأنقرة. مصالح أميركا في القضاء على «داعش» وتقليص نفوذ إيران. مصالح إيران في منع استخدام هذه المنطقة ضدها؛ لكن الإبقاء على النفوذ.

مصير إدلب

لا يمكن بحث مصير شمال شرقي سوريا عن شمالها الغربي: إدلب. هذه المنطقة شمال الريف الغربي لحلب، الريف الشرقي للاذقية، الريف الشمالي لحماة. أحد العناوين الرئيسية لعام ٢٠١٨، كان مصير إدلب. إذ إنه بعد سيطرة الحكومة على جنوب سوريا وجنوبها الغربي وغوطة دمشق ربيع العام المنصرم، بدأت تحشد على ريف إدلب؛ لكن تهديدات أميركية وغربية، والتصعيد الدولي والإنساني، دفعت إلى ترتيب الأرضية لعقد صفقة روسية – تركية خاصة بإدلب.

يجب عدم تقليل انعكاس المساعي التركية – الروسية لتطوير العلاقات الثنائية (محطة نووية، وتبادل تجاري، وخط غاز، وصواريخ «إس ٤٠٠»...) على وصول الطرفين إلى اتفاق سوتشي في سبتمبر (أيلول) الماضي حول إدلب. أي وقف الهجوم العسكري السوري، وإقامة منطقة عازلة بين المعارضة والحكومة، وتحييد الإرهابيين وإخراجهم منها، إضافة إلى تعزيز تركيا لنقاط المراقبة الـ١٢ التابعة لها. بذلك، ضمت إدلب إلى منطقتي النفوذ التابعتين لأنقرة: «درع الفرات» بين الباب وجرابلس، و«غصن الزيتون» في عفرين. تشكل هذه المناطق نحو ١٠ في المائة من مساحة سوريا.

الخطة الروسية، كانت تمر بثلاث مراحل: السيطرة على جنوب إدلب، أي خان شيخون ومعرة النعمان وغرب إدلب، أي جسر الشغور. المرحلة الثانية، هي السيطرة على الطريقين الرئيسيتين بين اللاذقية وحلب، وبين دمشق وحلب. المرحلة الثالثة، شمال طريق اللاذقية – حلب.

التفاهم الروسي – التركي لم يقضِ على الخطة؛ بل أدى إلى البحث عن تنفيذها ببطء، ومن دون عمل عسكري واسع. كما أن الهدف من التفاهم روسياً كان إبقاء تركيا في الإطار الروسي والابتعاد عن أميركا. لكن اتصال ترمب – إردوغان، والتفاهم على تزامن الخروج الأميركي مع الدخول التركي، سينعكسان على مصير إدلب، وعلى الحرارة بين موسكو وأنقرة. هذا أحد العناوين السورية في عام ٢٠١٩.

آفاق الحل السياسي

عُرف عام ٢٠١٨ بأنه عام مسار سوتشي – آستانة. بدأ في يناير (كانون الثاني) باستضافة سوتشي مؤتمر الحوار الوطني السوري. صدر منه بيان تضمن تشكيل لجنة دستورية برعاية دولية. أي بات الإصلاح الدستوري بمنصة سوتشي – آستانة، مدخلاً لتطبيق القرار الدولي ٢٢٥٤. تطلب الأمر سنة كاملة للوصول إلى قائمة للجنة الدستورية، قائمة لم تنطبق عليها معايير بيان سوتشي ذاته.

أيضاً، في العام المنصرم عاد الأميركيون إلى العملية السياسية. مع تسلم السفير جيمس جيفري الملف السوري، وجون بولتون منصب مستشار الأمني القومي منتصف العام.

عاد الأميركيون إلى المسار السوري: الوجود الأميركي شرق الفرات كان يرمي إلى هزيمة «داعش» وتقليص نفوذ إيران، ومساعدة وزير الخارجية مايك بومبيو للوصول إلى حل سياسي بموجب القرار ٢٢٥٤. الأميركيون قرروا المغادرة قبل الوصول إلى حل سياسي. بالتالي، فقدوا نفوذاً للضغط نحو التسوية.

التغيير الآخر، يتعلق بمغادرة المبعوث الدولي ستيفان دي ميستورا منصبه. اعترف في آخر إيجاز له بأنه «فشل» في تشكيل اللجنة الدستورية. سيتسلم السفير النرويجي غير بيدرسون منصب المبعوث الدولي الجديد. حاول الروس والأتراك والإيرانيون خلال لقائهم الأخير في جنيف قبل أسبوعين، الإبقاء على روح ومسار الإصلاح الدستوري؛ لكن لا شك في أن بيدرسون سيبحث عن مداخل جديدة للحل السياسي، وتنفيذ القرار ٢٢٥٤.

لا يمكن توقع أي حراك للمبعوث الجديد قبل ثلاثة أشهر من تسلمه المنصب. ولا يمكن توقع تحركه قبل معركة آفاق الميدان العسكري شمال شرقي سوريا وشمالها الغربي، ومدى انسحاب أميركا عسكرياً ودبلوماسياً من سوريا.

الإعمار والتطبيع

الدول الغربية وعدد من الدول العربية كانت تربط المساهمة في إعمار سوريا بالوصول إلى «انتقال سياسي» أو «حل سياسي ذي صدقية» في سوريا. وهناك من يربط ذلك بخروج إيران وميليشياتها. كلفة الإعمار تقدر بـ٣٠٠ – ٤٠٠ مليار دولار أميركي. هذا يشمل أيضاً الـ٦٠ في المائة من مناطق نفوذ الحكومة وروسيا وإيران. يتحجج البعض أن ملف الإعمار قد يكون أساسياً في إضعاف إيران. يمكن الوصول بالسلام والإعمار إلى ما كان يرمي إليه الصراع على النفوذ. وبات يطرح حالياً موضوع عودة الحكومة السورية إلى الجامعة العربية.

لا شك أن القمة الاقتصادية العربية في بيروت، في نهاية يناير المقبل، ستشهد طرح الموضوع، وإجراء مشاورات لاتخاذ قرار في شأن تجميد عضوية دمشق قبل سبع سنوات. إلى الآن، ليس هناك إجماع بين الدول العربية على عودة دمشق؛ لكن لا بد من ملاحظة أن الشهر الأخير في العام المنصرم، شهد زيارة الرئيس السوداني عمر البشير إلى دمشق، وزيارة رئيس مجلس الأمن الوطني علي مملوك إلى القاهرة.

مصير نفوذ إيران

في سبتمبر الماضي، سقطت طائرة روسية بنيران الدفاع الجوي السوري، الذي حاول ضرب طائرة إسرائيلية كانت بحماية أميركية ترمي ضرب مصالح إيران في سوريا. حادثة صغيرة، انخرطت فيها خمس دول: أكبر دولتين في العالم، ودولتان إقليميتان، وسوريا.

العام الماضي، شهد حرباً خفية بين إسرائيل وإيران في سوريا. شهد أيضاً شن إسرائيل أكبر غارات على مواقع إيرانية. أيضاً شهد لعب روسيا دور الوسيط لإبعاد إيران وميليشياتها وقواعدها عن الجولان والأردن. شهد أيضاً

عودة القوات الدولية لفك الاشتباك (أندوف) إلى الجولان، ونشر روسيا منظومة صواريخ «إس ٣٠٠» لتضاف إلى منظومتين أخريين: «إس ٤٠٠»، و«إس ٣٠٠».

إبعاد إيران ١٠٠ كيلومتر عن الجنوب، كان قسماً من المطالب – التفاهمات. و«إخراجها من سوريا» كان أحد أهداف الوجود الأميركي. لذلك، فإن العام المقبل سيشهد كثيراً من الأخذ والعطاء عن نفوذ إيران العسكري والاقتصادي والميليشياوي. رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قال بعد قرار ترمب الانسحاب، إنه سيواصل ضرب مصالح إيران. إيران تسعى إلى التمدد شرق الفرات. روسيا تسعى إلى الاستحواذ على القرار السوري، بما في ذلك من إيران. طهران المحاصرة بعقوبات وتهديدات أميركا، تعاند موسكو، وتستخدم سوريا مسرحاً للتفاهم والتقاتل.

لا شك في أن الانسحاب الأميركي خلط الأوراق، وأطلق سباقاً بين اللاعبين الخارجيين والمحليين في ٢٠١٩، لملء الفراغ وتحقيق مكاسب استراتيجية تقوي الموقف التفاوضي، عند البحث عن ترتيبات، والجلوس إلى طاولة صوغ سوريا الجديدة.

اتهامات متبادلة بين سوريا وإسرائيل بإطلاق صواريخ

فرانس برس . ٢٠١٨/١٢/٢٦

أطلقت إسرائيل مساء الثلاثاء صواريخ على مواقع بالقرب من دمشق، حسبما ذكرت وسائل الإعلام السورية الرسمية بينما قال الجيش الإسرائيلي إنه تصدى لصاروخ مضاد للطيران أطلق من سوريا.

وذكرت وكالة الأنباء السورية (سانا) نقلا عن مصدر عسكري أن الدفاعات الجوية التابعة للنظام السوري "تصدت لصواريخ معادية أطلقها الطيران الحربي الإسرائيلي من فوق الأراضي اللبنانية".

واضافت الوكالة أن الدفاعات الجوية تمكنت "من إسقاط معظم الصواريخ قبل الوصول إلى أهدافها"، موضحة أن "أضرار العدوان اقتصرت على مخزن ذخيرة وإصابة ثلاثة جنود بجراح".

وشنت إسرائيل في السابق عمليات قصف في سوريا استهدفت منشآت عسكرية للنظام أو لحليفيه ايران وحزب الله، العدوين اللدودين للدولة العبرية.

من جانبه، قال الجيش الاسرائيلي على موقع تويتر إن "نظام الدفاع الجوي تصدى لصاروخ مضاد للطائرات أُطلق من سوريا". وأضاف أنه "لم يتم الإبلاغ عن أي إصابات أو أضرار" بعد إطلاق هذا الصاروخ.

وفي اتصال مع وكالة فرانس برس، رفضت متحدثة باسم الجيش الاسرائيلي التعليق على الأنباء الواردة حول غارة في سوريا.

ومن جهته، أفاد المرصد السوري لحقوق الانسان ومقره بريطانيا عن حصول "غارة إسرائيلية". وقال مدير المرصد رامي عبد الرحمن مدير المرصد "استهدفت صواريخ أطلقت من طائرات إسرائيلية (...) مخازن أسلحة لحزب الله أو القوات الإيرانية جنوب وجنوب غرب دمشق".

وتقع هذه الأهداف في الديماس والكسوة وجمرايا في غرب وجنوب غرب دمشق حيث شنت إسرائيل ضربات في الماضي.

أول ضربات

منذ بدء النزاع في سوريا في ٢٠١١، شنت إسرائيل ضربات عديدة على سوريا استهدفت قوات النظام السوري وحلفاءه، وخصوصا القوات الإيرانية ومواقع لحزب الله اللبناني.

وفي نهاية تشرين الأول/ نوفمبر أكد النظام السوري أن دفاعاتها الجوية استهدفت وأسقطت عددا من "الأهداف المعادية" فوق منطقة الكسوة جنوب دمشق.

وهذه المرة الأولى التي توجه فيها إسرائيل ضربات في سوريا منذ إعلان الرئيس دونالد ترامب الأسبوع الماضي انسحاب القوات الأمريكية من سوريا.

ويرى الخبراء أنه مع انسحاب القوات الأمريكية، لن يكون هناك أي عقبة أمام إيران لإقامة ممر بري يسمح لها بالوصول إلى المتوسط عن طريق العراق وسوريا ولبنان.

ويضيفون أنه لهذا السبب ستتأثر بشدة جراء قرار ترامب سحب الجنود الأمريكيين من سوريا، لأن ذلك سوف يترك المنطقة مفتوحة أمام إيران وحلفائها لتطوير قدراتهم العسكرية في سوريا البلد المجاور لإسرائيل.

ويؤكد المسؤولون الإسرائيليون الذين أشادوا في الماضي بسياسة ترامب في الشرق الأوسط، أن إسرائيل لن تسمح لسوريا المجاورة لتصبح رأس جس لطهران.

وفي ١٧ أيلول/ سبتمبر أسقطت الدفاعات الدوية السورية عن طريق الخطأ طائرة عسكرية روسية بعد غارة إسرائيلية في سوريا، ما أدى إلى مقتل ١٥ عسكرياً روسياً.

واتهم الجيش الروسي الطيارين الإسرائيليين باستخدام الطائرة الروسية غطاء للإفلات من نيران دفاعات النظام السوري، لكن إسرائيل نفت ذلك مؤكدة أن الطائرة أصيبت بعد عودة طائراتها إلى الأجواء الإسرائيلية.

وأعلنت روسيا بعدها عن تدابير أمنية تهدف حماية جيشها في سوريا بينها تعزيز الدفاعات الجوية السورية عبر نشر بطاريات صواريخ أس-٣٠٠ وتشويش اتصالات الطائرات القريبة منها.

ورأت إسرائيل حينذاك أن ذلك سيحد من غاراتها في سوريا التي تقول إنها تستهدف مقاتلين إيرانيين وقوافل أسلحة لحزب الله اللبناني.

سيناتور أمريكي: لا تدفنوا رؤوسكم في الرمال: الأسد انتصر!

وكالات أنباء . ٢٠١٨/١٢/٢٥

اعتبر السيناتور الجمهوري في الكونغرس الأمريكي راند بول، أن الرئيس السوري بشار الأسد قد خرج من الحرب منتصرا.

وقال راند بول: "نحن لا نستطيع مطالبة الأسد بالرحيل... الأسد انتصر في الحرب.. لكن بعض الأشخاص يضعون رؤوسهم في الرمل وفقط يريدون إرسال ألفي عسكري إلى سوريا... ستصبح وسيلة تسرع إمكانية اندلاع حرب موسعة تشمل روسيا وإيران وسيكون ذلك خطأ فادحا... لا أعتقد أن الشعب الأمريكي يريد حربا كبيرة أخرى في الشرق الأوسط".

واعتبر في حوار أجرته معه قناة "سي بي إس نيوز" الأمريكية يوم الأحد، أنه ليس أمام الولايات المتحدة من خيار سوى التفاوض مع سوريا وإيران وروسيا، وأضاف: "روسيا لاعب كبير... إذا لم نتحدث معها عن سوريا فلن نتوصل إلى حل".

وتابع قائلا: "إيران لاعب... علينا أن نتحدث مع إيران أيضا بشأن سوريا".

وشدد بول على أن الشعب الأمريكي سئم من الحرب، وأنه يريد إعادة بناء بلده، مشيرا إلى أن ما بين ٦٠ إلى ٧٠ % من الأمريكيين يؤيدون سحب القوات من أفغانستان وسوريا.

وتابع: "فقط جنرالات الكراسي في واشنطن يريدون إبقاءنا في حالة حرب إلى الأبد مع الناس.. لقد تعب الأمريكيون من ذلك.. نريد هذا المال هنا في وطننا ونريد خلق فرص عمل وتشييد الطرق والجسور هنا في الوطن وليس في أفغانستان".

وأضاف: "يجب أن ننظر إلى تعليقات أولئك الذين يدعمون وجودنا الأبدي في أفغانستان، والبقاء في سوريا حاليا بدون أي نهاية محددة.. حتى الجنرال جيمس ماتيس قال إنه لا يوجد حل عسكري في سوريا، وقال أيضا إنه لا يوجد حل عسكري في أفغانستان، ما رأيك في شعور جنودنا الشباب، لدي أفراد في عائلتي سيتم إرسالهم قريبا... ما الذي ستشعرون به عندما يتم نشرهم في أفغانستان، بينما يقول قائدهم العام إنه لا يوجد حل عسكري في هذا البلد... برأيي المسؤولية تقع على عاتق ماتيس وغيره ممن يريدون الحرب الأبدية، وعليهم أن يفسروا إذا لم يكن هناك حل عسكري لماذا نرسل المزيد من القوات؟

بعد مسيرة القصر الجمهوري.. توجه لإضراب عام وعصيان مدني بالسودان

الجزيرة نت . ٢٠١٨/١٢/٢٦

رغم تحوّل المنطقة المحيطة بالقصر الجمهوري في الخرطوم إلى ما يشبه الثكنة العسكرية، فإن منظمي المسيرة التي خرجت الثلاثاء بدعوة من تجمع المهنيين السودانيين اعتبروا أنها حققت نجاحا مهما يمهد لإطلاق الإضراب العام ومن ثم العصيان المدني.

وهذه هي المرة الأولى التي ينجح فيها مناهضون للحكومة في تنظيم مسيرة بهذا الحجم هدفها التوجه للقصر، رمز السلطة، لتسليم مذكرة تطالب الرئيس عمر البشير بالتنحي.

واتسمت المسيرة بتصميم وتنظيم واضحين، وكانت ذات طابع سلمي هدفها القصر الجمهوري لتبليغه تلك الرسالة.

وعندما كانت المواجهات حامية بين المتظاهرين والقوات الأمنية، كان البشير في زيارة لولاية الجزيرة (جنوب الخرطوم).

وليست هذه المرة الأولى التي تُطلق فيها دعوات للعصيان المدني، فقد نظم ناشطون يوم ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦ عصيانا استجابت له شوارع الخرطوم.

خطوة جريئة

وبدا هذا التحرك جريئا حيث تم تحديد مكان وتوقيت المسيرة وهدفها، بينما كانت السلطات تحشد قواتها الأمنية، وقطعت مواقع التواصل الاجتماعي، وعلقت الدراسة بالجامعات والمدارس لعرقلة الاحتجاجات المستمرة منذ أسبوع.

وهناك أيضا تدرج نحو الهدف النهائي وهو العصيان المدني، حيث بدأ تجمع المهنيين بمسيرة الخرطوم، وبعدها سيتجه لإضراب القطاعات المهنية.

ويتزامن ذلك مع إضراب بدأ الاثنين وتبنته لجنة أطباء السودان، وهو يستثني أقسام الطوارئ، كما أعلنت لجنة الصيادلة إضرابا مماثلا الثلاثاء. وتجمعُ المهنيين السودانيين هو كيان مواز لاتحاد نقابات عمال السودان الذي يسيطر عليه موالون لحزب المؤتمر الوطني الحاكم.

ويبدو أن مسيرة الثلاثاء لن تكون الأخيرة، فقد أكد الطبيب محمد ناجي، عضو سكرتارية تجمع المهنيين، أن هذا التجمع بدأ خططه بإضراب الأطباء، وتحدث عن تصعيد قادم بدخول قطاعات مهنية أخرى في إضراب مفتوح وصولا للعصيان المدني.

وقال ناجي للجزيرة نت إن مسيرة الخرطوم حققت نجاحا يفوق المتوقع منها بمشاركة آلاف السودانيين فيها، كما أنها وحّدت السودانيين بجميع تياراتهم حول مطلب إسقاط الرئيس البشير، رغم الطوق الأمني المشدد الذي حال دون وصول المتظاهرين للقصر الرئاسي.

وأبدى عضو آخر في سكرتارية تجمع المهنيين تفاؤلا أكبر بقوله إن دخول المهنيين على خط الاحتجاجات سيكون حاسما، باعتبار أن التحاق النقابات كان عاملا حاسما في ثورة أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٤ وانتفاضة أبريل/نيسان ١٩٨٥.

وسيكون التحدي أمام تجمع المهنيين هو دخول قطاعات مهنية في إضراب مفتوح عن العمل، خاصة منها القطاعات المؤثرة مثل الأطباء والمعلمين.

ورغم أن المسيرة لم تتمكن من تسليم المذكرة التي تطالب برحيل الرئيس وحكومته، فإن المهنيين اختبروا الشارع بقوة وجرأة نادرة لم يعهدها السودانيون منذ أن تولى البشير الحكم في يونيو/حزيران ١٩٨٩.

مذكرة الرحيل

ودعت المذكرة، التي تلقت الجزيرة نت نسخة منها، الرئيس وحكومته للتنحي فورا، وإفساح المجال لحكومة انتقالية بمهام محددة وتوافقية بين كل أطياف المجتمع السوداني.

وقالت المذكرة التي كان موضوعها "ارحل"، إن "التجمع يؤكد مواصلته في كافة الخيارات الشعبية السلمية بما فيها الإضراب العام والعصيان المدني حتى إسقاط النظام".

مواجهات

ومنذ صباح الثلاثاء تمركزت أرتال كبيرة من القوات التابعة للشرطة وجهاز الأمن حول الشوارع المؤدية للقصر الرئاسي تحسبا لدعوة تجمع المهنيين التي حظيت بمساندة قوى المعارضة ومنظمات المجتمع المدني.

ودارت مواجهات بين القوات الأمنية والمتظاهرين بشارع الحرية وعند ميدان أبو جنزير المطل على شارع القصر على بعد نحو ٢٥٠ مترا من أسوار القصر.

واحتشد المتظاهرون بشارع "المك نمر"، وأخذت المسيرة طريقها إلى شارع الجامعة حيث مقار الوزارات. لكن قوة كبيرة من الشرطة والأمن قطعت الطريق أمامهم عند تقاطع "المك نمر" مع شارع البلدية قبل أن تستهدفهم بقنابل الغاز وتوقف تقدمهم باتجاه شارع القصر.

وأثناء محاولتهم التقدم نحو القصر الرئاسي، كان المتظاهرون يرددون النشيد الوطني ويهتفون بسقوط الحكومة، كما هتفوا "شعب واحد جيش واحد"، محاولين التقدم صوب القيادة العامة للجيش القريبة من المكان، لكن طوقا أمنيا مشددا حال دون ذلك أيضا.

ومع حلول المساء نشطت القوات الأمنية في ملاحقات استهدفت كل من يشتبه في مشاركته في المظاهرات، وجرى اعتقال أشخاص بينهم زعيم حزب البعث علي الريح السنهوري، والشاعر محمد طه القدال، في حين تعرض صحفيون للاعتداء من قبل القوات الأمنية.

إلى أين يتجه السودان؟ خمسة سيناريوهات في الأفق

الأناضول ـ ٢٠١٨/١٢/٢٦

تتواصل الاحتجاجات الشعبية في السودان منذ أكثر من ستة أيام، مع شبه توقف لمظاهر الحياة في العاصمة الخرطوم ومدن أخرى عديدة.

وتتزايد الإرهاصات بأن تبلغ تلك الاحتجاجات، وهي الأضخم في السودان، أقصى مداها، مع ارتفاع سقف مطالب المحتجين إلى رحيل نظام الرئيس عمر البشير.

وثمة سيناريوهات يتداولها السودانيون على كافة مستوياتهم السياسية والاجتماعية وفي وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي بشأن مآل الأوضاع في البلد العربي.

ويشهد السودان احتجاجات منددة بتدهور الأوضاع الاقتصادية، شملت ١٣ ولاية من أصل ١٨، وسقط خلالها ثمانية قتلى، بحسب السلطات، بينما تزيد المعارضة الحصيلة إلى ٢٢، إضافة إلى عشرات المصابين.

ويذهب الكاتب والمحلل السياسي، عبد الله رزق، إلى أنه مع عجز الحكومة عن إيجاد مخرج للأزمة، فمن المتوقع أن تستمر الاحتجاجات.

ويضيف رزق: "ستتطور الاحتجاجات كيفاً وكماً، وتتعمق أكثر فأكثر، مع فشل النظام في معالجة الأزمة واستخدامه القوة المفرطة".

ويطرح محللون سياسيون خمسة سيناريوهات بشأن ما قد تسفر عنه الاحتجاجات الشعبية خلال الأيام المقبلة.

وتلك السيناريوهات هي: أن يتنحى البشير، ويدفع محله بشخصية موالية له، أن تنفذ قوى داخل النظام "انقلاب قصر"، عبر الإطاحة بالبشير للحفاظ على مصالحها.. وهذان السنياريوهان مستبعدان في الوقت الحالي.

في المقابل هناك ٣ سيناريوهات أخرى أكثر احتمالا وهي: حدوث تسوية سياسية بين قيادات في المعارضة والنظام لاحتواء الاحتجاجات، أو أن يطيح المحتجون بالبشير، وأخيراً حدوث تدخل خارجي لدعم النظام أو المحتجين.

١ – رئيس جديد

يرى مراقبون أن هناك سيناريو محتمل يتمثل في حدوث تغيير على مستوى الرئاسة فقط، عبر تنحي الرئيس البشير، الذي يتولى السلطة منذ انقلاب عام ١٩٨٩ ، ويدفع محله بشخصية موالية له، وهو حل مؤقت يحتمل فشله، ما سيجدد الاحتجاجات.

السيناريو الأول يتمثل في تنحي الرئيس البشير، ويدفع محله بشخصية موالية له، وهو حل مؤقت يحتمل فشله، ما سيجدد الاحتجاجات.

ويقول هؤلاء إن هذا السيناريو سيضمن استمرار الدائرة المقربة من البشير من خلال وجه رئاسي جديد، لكنهم يستبعدون أن يقبل البشير أو أنصاره في الحزب الحاكم وفي باقي مفاصل الدولة أن يتنحى.

ويقول الكاتب والمحلل السياسي، محمد الفكي سليمان: "أستبعد فرضية أن يزيح الإسلاميون البشير كما أن ما يحفز البشير على مواصلة خوض المعركة هو نجاته من هبات شعبية سابقة، لذلك يبدو الرجل واثقًا من أنه سيجتاز المواجهة رغم صعوبتها".

لكن يشدد على أن "البشير لن يتناسى أن هذه المرة ليس كسابقتها، إذا امتدت الاحتجاجات في كل أنحاء السودان، وخرجت من مواقع يفترض فيها أنها مناصرة للنظام".

وانتخب البشير رئيسا في ٢٠١٠، ثم أعيد انتخابه في ٢٠١٥ لدورة رئاسية تنتهي في ٢٠٢٠، دون احتساب فترات حكمه منذ وصوله إلى السلطة في يونيو/ حزيران ١٩٨٩.

ومراراً أعلن البشير عن زهده في السلطة، وعدم ترشحه في الانتخابات المقبلة، لكن أصواتاً وقرارات من حزبه نادت خلال الفترة الماضية بإعادة ترشيحه.

٢ – انقلاب داخلي

كان لافتًا أن إعلان حزب المؤتمر الوطني الحاكم، في أغسطس/ آب الماضي، إعادة ترشيح البشير لانتخابات الرئاسة ٢٠٢٠ جاء متأخراً عن تأييد أحزاب وجهات أخرى.

حتى أن بعض ولاة الولايات دشنوا حملات لترشيح البشير قبل الحزب الذي يترأسه، وهؤلاء يدينون للبشير بالولاء، فالرئيس هو من يرشحهم للمناصب.

هذا التأخير داخل حزب الرئيس اعتبره البعض دليلاً على وجود تباين بشأن إعادة ترشيح البشير للرئاسة، فيما رآه آخرون عكس ذلك وأنه كان خطوة تمهيدية محسوبة ومخطط لها.

وفي الأونة الأخيرة عمد البشير إلى إصدار قرارات، ثم العودة إلى الحزب لاحقًا على عكس السابق، حيث كانت الكلمة أولاً للمكتب القيادي للحزب.

ولعل أوضح مثال على ذلك، بحسب محللين، هو إقالة بكرى حسن صالح مع رئاسة الوزراء، وتعيين معتز موسى، في سبتمبر/ أيلول الماضي، محله.

وترى أوساط سياسية ان ذلك يعكس خلافا "مكتوما" بين البشير وبعض قيادات حزبه، إلا أن ذلك لا ينفي، وفقا لمراقبين، أنهم قد يسعون إلى "انقلاب قصر"، بأن يطيحوا بالبشير.

ودفع ذلك الاحتمال الأمين العام للحركة الشعبية المتمردة، ياسر عرمان، إلى التحذير من سيناريو يُعَد لقطع الطريق أمام الاحتجاجات الشعبية.

وقال عرمان، على "فيسبوك": إن "شيئا يدبر بليل ومشاورات تجري في الدائرة الضيقة دون علم صاحب الدائرة (البشير)، ومع آخرين لقطع العمل أمام شعبنا المنتفض لأجل حريته".

ودعا عرمان، السبت الماضي، إلى "توحيد كل أصحاب المصلحة في التغيير لبذل جهدهم للوقوف ضد هذا التحرك".

وفي اليوم التالي، دخل الجيش السوداني على هذا الخط، بإعلان التفافه حول قيادته، حيث يتولى البشير منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة، ما يجعل سيناريو الانقلاب الداخلي مستبعدا في الوقت الراهن.

وهي رسالة من الجيش، بحسب خبراء، لـ"كل طامع في السلطة، أو حتى لمن يأمل أن تنحاز قيادة الجيش إلى المحتجين".

غير أن المحلل السوداني رزق يرى على مدى أبعد أن "عدم وجود مخرج من الوضع المأزوم من شأنه أن يعمق الخلافات داخل النظام، ويترتب عليه صراعات متعددة".

ويتابع: "سيؤدي ذلك إلى فرز قوى موجودة وكامنة ترى في استمرار النظام بعجزه الراهن تهديداً لمصالحها، ما يضعها أمام خيارين: القفز من المركب الغارقة أو الالتحاق بقطار الثورة لحجز مكان لها مستقبلاً".

ويضيف أن هذه القوى "يهمها حماية مصالحها بتنفيذ انقلاب قصر، وبعض أطراف النظام قد تنتهز الفرصة بتقديم نفسها كحكومة انتقالية محمولة على رماح انقلاب القصر".

٣ – تسوية سياسية

تُتهم أحزاب، على رأسها حزب الأمة القومي، بزعامة الصادق المهدي، بعقد صفقة مع الحكومة لإفشال الاحتجاجات.

والسبب، وفقاً لمراقبين، هو أن الحراك الجماهيري غير مأمون العواقب يمكن أن يطيح بالكثيرين، حتى داخل المعارضة، والدفع بقوى سياسية وقيادات جديدة.

وهو ما قد يمثل تهديداً لقيادات تاريخية، في مقدمتها رئيسا أكبر حزبين تقليدين، وهما: محمد عثمان الميرغني، رئيس الحزب الاتحاد الديمقراطي، والصادق المهدي، رئيس حزب الأمة.

تلك التسوية السياسية الواردة بين قيادات في المعارضة والنظام ربما تدفع باتجاه تأجيل الخلافات وصلواً إلى انتخابات ٢٠٢٠، وفق شرط بينها إطفاء النزاع في إقليم دارفور وولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق.

ويرجح مراقبون أن تحظى هذه التسوية بدعم من الاتحاد الإفريقي، وأن تجد أيضاً دعماً واسعاً من كل من الاتحاد الأوروبي وبريطانيا.

ورغم نفي الصادق المهدي وجود أي صفقة له مع الحكومة، إلا أن مراقبين يقولون إنه يتم الترتيب لها منذ قبل الاحتجاجات، وزاد اليقين أكثر بوجودها خلال الاحتجاجات.

ويرى خبراء أن ثمة دافع متوفر لدعم "التسوية السياسية" المحتملة لدى أنصار المعارضة، وهو تجنيب السودان التفتت، بدعوى أن المحتجين في الشارع لا تحركهم أحزاب سياسية، والانفلات هو الراجح جراء هذا الغضب العفوي.

٤ – الإطاحة بالرئيس

هذا هو السيناريو الأخطر، وتخشاه دول عديدة إقليمية ودولية، إذا تمكن المحتجون من الإطاحة بالبشير وحكومته يعنى أن هذه الدول خسرت صديقاً قادراً على تنفيذ مطالبها.

كما أن نجاح المحتجين غير مأمون النهايات، لكن محللين كثيرون يرون أن هذا الخيار وارد حدوثه.

ويقول المحلل والكاتب محمد الفكي سليمان إن البشير "سيواجه حتى النهاية، وستتمكن الثورة من الإطاحة به لا ريب، بعد أن اجتازت يومها الخامس بنجاح، وأصبحت أكثر تنظيماً".

٥ – تدخل خارجي

بالنظر إلى مؤشرات كثيرة، بحسب خبراء، من السهل تحديد أصحاب المصلحة في بقاء نظام البشير أو الإطاحة به.

فعلاقات السودان الخارجية ظلت في تناقض مستمر ومتقلبة حسب ما يراه النظام تارة في صالح السودان، وتارة أخرى حسب منطلقاته الأيدلوجية.

وطاف النظام في تحالفاته مع الأضداد الدوليين والإقليميين، متجولاً في مواقفه مع الولايات المتحدة الأمريكية تارة ومع روسيا تارة أخرى، مروراً بإيران والسعودية.

وكذا الحال بالنسبة لدول الجوار الإفريقي، إذ شهدت علاقاته معها مداً وجزراً.

لكل ذلك يرى متابعون أن التدخل الخارجي لدعم نظام البشير أو المحتجين هو أمر وارد.

ويتحدث مراقبون عن حالة الاتحاد الأوروبي المستفيد من أدوار حكومة البشير في إيقاف زحف المهاجرين غير النظاميين من شرق إفريقيا إلى ليبيا ومنها إلى أوروبا.

كما أعلن أمير دولة قطر، الأمير تميم بن حمد، دعمه للسودان، على خلفية الاحتجاجات.

على الجانب الآخر في الخليج العربي، فإن أي تغير في السلطة قد يؤدي إلى تغير في مواقف الخرطوم تجاه كل من السعودية والإمارات، خصوصا مشاركتها في حرب اليمن.

ويخلص الكاتب السوداني عبد الله رزق إلى أن "الأمر لا يتعلق بقوى النظام وحسب، لكن أيضاً بقوى خارجية يهمها تأمين مصالحها وتجد نفسها مدفوعة للتدخل باسم تلك المصالح للمشاركة في تحديد مستقبل السودان".

استطلاع: نصف الإسرائيليين لا يريدون نتنياهو رئيسا للوزراء

القدس العربي - ٢٠١٨/١٢/٢٦

قال ٥٢ في المائة، من الإسرائيليين إنهم لا يريدون بقاء زعيم حزب الليكود اليميني، بنيامين نتنياهو رئيسا للوزراء؛ ومع ذلك فما زال الشخصية الإسرائيلية الأكثر قبولا لهذا المنصب.

واستنادا إلى استطلاع للرأي العام نشرته قناة الأخبار الإسرائيلية "كان" (رسمية)، مساء الثلاثاء، فإن نتنياهو هو الشخصية المفضلة أكثر لدى الإسرائيليين لرئاسة الحكومة بأغلبية ٣٧ في المائة، وحزبه "الليكود" هو الأكثر شعبية.

ويلي نتنياهو، يائير لابيد، زعيم حزب "هناك مستقبل" المعارض، وبيني غانتس، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق (لم ينضم لحزب بعد) بنسبة ١٣ في المائة، لكل منهما.

وحصل زعيم حزب "المعسكر الصهيوني" المعارض، آفي غاباي، على ٧% فقط، يليه زعيم حزب "كلنا"، ووزير المالية الحالي، موشيه كاحلون، بنسبة ٦ في المائة، وزعيم حزب "إسرائيل بيتنا"، أفيغدور ليبرمان، بنسبة ٣ في المائة.

واستنادا الى نتائج الاستطلاع، يحصل حزب " الليكود" برئاسة نتنياهو على ٣٠ مقعدا يليه حزب "هناك مستقبل" الذي يحصل على ١٣ مقعدا، وهي ذات المقاعد التي تحصل عليها القائمة العربية المشتركة برئاسة أيمن عودة.

ويحصل حزب "البيت اليهودي" برئاسة وزير التعليم نفتالي بنيت على ١٢ مقعدا، أما حزب "المعسكر الصهيوني" المعارض فيحصل على ١٠ مقاعد، وهي ذات المقاعد التي تحصل عليها قائمة قائد الجيش الاسرائيلي السابق بيني غانتس.

ويشير الاستطلاع إلى حصول كل من حزب "ميرتس" المعارض برئاسة تمار زاندبرغ، وحزب "يهودوت هتوراه" برئاسة نائب وزير الصحة، يعقوب ليتسمان على ٧ مقاعد لكل منهما.

ويحصل حزب "كلنا" على ٦ مقاعد، في حين يحصل حزب "إسرائيل بيتنا" على ٤ مقاعد وهي ذات المقاعد التي تحصل عليها كتلة أولي ليفي (حزب جديد)، وحزب "شاس" برئاسة وزير الداخلية أرييه درعي لكل منهما.

ولم تشر قناة الاخبار الإسرائيلية إلى عدد العينة التي شملها الاستطلاع أو المركز الذي أجراه.

وكان بنيامين نتنياهو قد أعلن الإثنين الماضي، عن اتفاق أحزاب الائتلاف الحكومي على حل الكنيست وإجراء انتخابات مبكرة في التاسع من إبريل/ نيسان المقبل.

"الليكود" يتصدّر باستطلاع للرأي حول الانتخابات الإسرائيلية المرتقبة

العربي الجديد ـ ٢٠١٨/١٢/٢٦

أكّد أول استطلاع للرأي، بعد قرار الائتلاف الحكومي الإسرائيلي الذهاب لانتخابات تشريعية مبكرة، يُرجّح أن تجرى في الثاني أو التاسع من أبريل/نيسان المقبل، أنّ حزب "الليكود" برئاسة بنيامين نتنياهو، لا يزال يتصدر الأحزاب السياسية في إسرائيل؛ من حيث قوته البرلمانية.

وبيّن استطلاع أجراه معهد "بانيلز بوليتكس"، ونشرت نتائجه في موقع وصحيفة "معاريف"، الإثنين، أنّ "الليكود" قد يحصل على ٣٠ مقعداً في الكنيست، من أصل ١٢٠ مقعداً.

في المقابل، تتراجع قوة حزب "المعسكر الصهيوني" (تحالف حزب العمل مع حزب الحركة) إلى حد الانهيار، إذ قد يحصل على ٩ مقاعد فقط.

كما تحصل "القائمة المشتركة للأحزاب العربية" على ١١ مقعداً. ويحصل الحزب الجديد المتوقع تشكيله من قبل الجنرال بيني غانتس رئيس هيئة الأركان الأسبق بجيش الاحتلال الإسرائيلي على ١٣ مقعداً.

أما حزب "يش عتيد" فيحصل هو الآخر على ١٢ مقعداً، ويحصل حزب "ميرتس" على ٦ مقاعد. ويصبح مجموع مقاعد أحزاب اليسار والوسط، بحال إدراج حزب "يش عتيد" بينها، هو ٥١ مقعداً مجتمعة.

في المقابل، فإنّ أحزاب اليمين تحصل على ٦٨ مقعداً كالتالي: "الليكود" ٣٠ مقعداً، "البيت اليهودي" ١١ مقعداً، "شاس" ٤ مقاعد، "يهدوت هتوراة" ٧ مقاعد، "كولانو" ٦ مقاعد، "يسرائيل بيتينو" ٥ مقاعد.

أي أنّ أحزاب الائتلاف الحالي، مع عودة حزب وزير الأمن الإسرائيلي الأسبق أفيغدور ليبرمان قد تحصل على ٦٣ مقعداً، يمكن إضافة حزب عضو الكنيست أورلي ليفي أفيكسيس إليها، والذي يُتوقع أن يحصل على ٦ مقاعد، أي أنّ مجموع مقاعد الأحزاب في اليمين المرشحة لتشكيل الائتلاف الحكومي القادم هو ٦٩ مقعداً.

وفي تطوّر مفاجئ، قررت أحزاب الائتلاف الحكومي في إسرائيل، وبموافقة نتنياهو، أمس الإثنين، الاتفاق على حل الكنيست والذهاب لانتخابات مبكرة، ستجرى في أوائل أبريل/نيسان المقبل.

وجاء القرار المفاجئ مع تعثّر التوصل إلى حل لأزمة ائتلافية بشأن تمرير قانون التجنيد للحريديم، بعد أن أعلن زعيم حزب "يش عتيد"، عن قرار حزبه التصويت ضد قانون التجنيد الذي كان يفترض عرضه على الكنيست وإقراره نهائياً.

ويشير القرار المعلن، إلى توافق كافة أحزاب الائتلاف الحكومي على موعد الثاني أو التاسع من أبريل/نيسان، علماً أنّ القانون الإسرائيلي يلزم في حال حل الكنيست إجراء الانتخابات النيابية العامة خلال تسعين يوماً من موعد حل الكنيست رسمياً.

ويعني قرار الائتلاف الحكومي أيضاً، أنّه سيتم، خلال هذا الأسبوع وربما الأسبوع المقبل، بدء إجراءات تقديم قانون حلّ الكنيست، مع تحديد الموعد المذكور أعلاه كموعد لإجراء الانتخابات، بما يمكّن الأحزاب المختلفة من إجراء الانتخابات التمهيدية لانتخاب لوائح مرشحيها للكنيست.

صحيفة إسرائيلية: وفد من مسؤولي حزب الله كان هدفا لضربات جوية في سورية

الأنباء الألمانية . ٢٠١٨/١٢/٢٦

ذكرت صحيفة "جيروزاليم بوست" الإسرائيلية ، في ساعة مبكرة من صباح اليوم الأربعاء، أن وفدا رفيع المستوى من مسؤولي حزب الله اللبناني وصل إلى دمشق كان هدفا لضربات جوية في سوريا الثلاثاء.

وأضافت الصحيفة أن طائرتين إيرانيتين "مشبوهتين" غادرتا دمشق قبل دقائق من شن الغارات الإسرائيلية.

وكانت وكالة الأنباء السورية (سانا) نقلت عن مصدر عسكري ، لم تكشف عنه، أن وسائط دفاعها الجوي تصدت لصواريخ أطلقها الطيران الإسرائيلي من فوق الأراضي اللبنانية، مشيرة إلى أنه تم إسقاط معظم تلك الصواريخ قبل وصولها إلى أهدافها.

وأضاف المصدر: "اقتصرت أضرار العدوان على مخزن ذخيرة وإصابة ثلاثة جنود بجروح".

وكانت سانا ذكرت في وقت سابق مساء الثلاثاء ، أن الدفاعات الجوية السورية تصدت لأهداف معادية في سماء ريف دمشق الغربي.

وأكد سكان محليون أن "انفجارات سمعت قرب مطار المزة العسكري غربى العاصمة دمشق".

على الجانب الآخر، ذكر الجيش الإسرائيلي أن دفاعاته الجوية تصدت لصاروخ تم إطلاقه من سوريا.

وقال الجيش الإسرائيلي في بيان، إنه لم تحدث أي أضرار أو إصابات جراء الصاروخ (سطح /جو) الذي تم إطلاقه من سوريا على إسرائيل، بحسب صحيفة"تايمز أوف إسرائيل".

باحثان إسرائيليان يعرضان رؤى إيرانية وأمريكية للانسحاب من سوريا

عربي ٢١ . ٢٠١٨/١٢/٢٦

قدمت صحيفة إسرائيل اليوم وجهتي نظر حول الانسحاب الأمريكي من سوريا، تشرحان الموقفين الإيراني والأمريكي، وتبعاتهما المتوقعة على إسرائيل.

وذكر الكاتب أفرايم كام، في المقال الذي ترجمته "عربي٢١"، أن "قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بسحب القوات الأمريكية من الأراضي السورية يلعب لصالح إيران، لأن الهدف الأساسي للإستراتيجية الإيرانية هو تقليص الوجود والتأثير الأمريكي في الشرق الأوسط، وفي العامين الأخيرين تنامت المخاوف الإيرانية عقب

سياسة ترامب تجاهها، خاصة من خلال انسحابه من الاتفاق النووي، وقراره بفرض المزيد من العقوبات الخطيرة".

وأضاف كام، المختص في القضايا الأمنية للشرق الأوسط، خاصة الملف الإيراني والاستخبارات الإستراتيجية والأمن القومي الإسرائيليّ، أن "هذه الخطوات غير المتوقعة من قبل ترامب زادت حدة الردع باتجاه إيران، كما أن الوجود الأمريكي في سوريا منح غطاء لإسرائيل، باعتبارها استعدادا قائما على مدار الساعة لمساعدتها وقت الحاجة".

وأوضح أن "قرار الانسحاب الأمريكي من سوريا كفيل بتقليص مستوى الردع الأمريكي تجاه إيران، ويبدو أن قرارها تعبير عن سعيها لتقليص دورها في الشرق الأوسط، حتى لو كان ذلك من خلال المس بحلفائها في المنطقة، تفكير كهذا يمكن له أن يقنع إيران بزيادة توسعها في المنطقة، خاصة في العراق وسوريا، كما أن من شأن إيران أن تصمم على بقائها في سوريا على المدى البعيد".

وختم بالقول إن "الأشهر الأخيرة طرحت عدة تساؤلات حول مدى مشروعية ووجاهة بقاء القوات الإيرانية في سوريا من عدة أسباب: أولها أن الإيرانيين ليس لديهم ردود عسكرية كافية تجاه الهجمات الإسرائيلية، وثانيها أن الولايات المتحدة تسعى لإخراجها من هناك، وثالثها أن الروس يسعون لتقليص وجودهم، أو إنهائه كليا من خلال صفقة مع الولايات المتحدة؛ لمنع نشوب مواجهة عسكرية واسعة بين إسرائيل وإيران".

مع العلم أن "السبب الرابع الذي كان يطرح من بقاء القوات الإيرانية في سوريا يتعلق بأن بقاءها سيضر بجهود إعادة إعمار سوريا، لكن اليوم من المؤكد أن انسحاب القوات الأمريكية من سوريا سيخفف من الضغوط على إيران لإخراج قواتها من هناك".

فانينا شوكر، الباحثة في معهد أبحاث الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب، قالت إن "الانسحاب الأمريكي من سوريا حظي بانتقادات واسعة من الداخل والخارج الأمريكي، في ظل أن الإعلان عن هزيمة تنظيم الدولة ما زال مبكرا، وأن بوادر نهاية الحرب الأهلية السورية ما زال بعيدا على أرض الواقع".

وأضافت في مقالها الذي ترجمته "عربي٢١" أنه "من الواضح أن الانسحاب الأمريكي من سوريا يعود إلى قرار أمريكي بوقف التدخل العسكري في المنطقة، في ظل غياب المصالح الأمريكية الحيوية من الشرق الأوسط، بسبب عدم حاجتها للنفط من دول الخليج، بعد أن تحولت من مستوردة إلى مصدرة لهذه السلعة".

وأوضحت أن "الانسحاب الأمريكي من سوريا يعني تراجعا للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط إلى مستوى منخفض جدا، بجانب غياب بديل معتدل لنظام بشار الأسد، وعدم توفر الدعم الدولي لهذه الخطوة الأمريكية، كل ذلك يشير إلى أن قرار ترامب كان عقلانيا، من وجهة النظر الأمريكية".

رئيس الموساد السابق: روسيا اعتبرت ترامب أفضل من يخدم مصالحها

الأناضول ـ ٢٠١٨/١٢/٢٥

قال تامير باردو، الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات الإسرائيلي "موساد"، إن روسيا اعتبرت دونالد ترامب أفضل من يخدم مصالحها، وهو ما شجعها على التدخل في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠١٦ وصولًا إلى فوزه بالمنصب.

وأضاف "باردو" في تصريحات نقلتها صحيفة "هآرتس" العبرية، الثلاثاء: "الروس ببساطة اختاروا دعم ترامب، ليس لأنه صديق عظيم لهم، ولكنهم اعتبروه أفضل من يمكن أن يخدم مصالحهم سياسيًا".

وتابع أن موسكو "ألقت نظرة على الخريطة السياسية في واشنطن، وفكرت في المرشح الذي تود أن يجلس في البيت الأبيض (..) ومن ثم وظفت آلاف اللجان والبرمجيات الإلكترونية بهدف التأثير على سير الانتخابات لصالح ترامب".

ولم يكشف باردو عن أدلة أو مصادر تثبت تلك المزاعم.

ومنذ أكثر من عام يقود المحقق الأمريكي الخاص روبرت مولر، تحت إشراف وزارة العدل، تحقيقًا حول تدخل روسي محتمل في انتخابات عام ٢٠١٦، رغم نفي ترامب وموسكو.

العقوبات الأميركية تقلّص موازنة إيران إلى النصف

الحياة ـ ٢٠١٨/١٢/٢٦

قدّم الرئيس الإيراني حسن روحاني لمجلس الشورى (البرلمان) مشروع موازنة للعام ٢٠١٩، تشكل نصف موازنة العام السابق، مقراً بإعدادها وفق العقوبات الأميركية، لكنه شدد على أن بلاده لن تذعن للولايات المتحدة.

ولدى إعلانه أول موازنة بعد إعادة إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب فرض عقوبات مشددة على طهران، إثر انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي المُبرم عام ٢٠١٥، كان لافتاً أن روحاني اعتبر أن التظاهرات التي شهدتها بلاده منذ مطلع السنة، احتجاجاً على تدهور الوضع المعيشي، «دفعت الأميركيين إلى تغيير موقفهم في شأن إيران والاتفاق النووي»، وانتهاجهم سياسة «عدائية و(فرضهم) عقوبات ظالمة».

وأرجأ الرئيس طرح الموازنة أسبوعين، إذ أراد المرشد علي خامنئي تعديلها، علماً أنها تحتاج إلى مصادقة البرلمان ومجلس صيانة الدستور.

الموازنة تبلغ ٤٧,٥ بليون دولار، أي أنها أقلّ من نصف موازنة السنة الماضية، نتيجة انهيار العملة المحلية من نحو ٤٢ ألف ريال في مقابل الدولار قبل سنة، إلى نحو ١٠٠ ألف الآن.

والموازنة بلا عجز اسمي، ولا تتضمّن الإنفاق الدفاعي، علماً أن وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف كان أعلن أن بلاده تنفق أقلّ من ١٦ بليون دولار على قواتها المسلحة.

وأعلن روحاني زيادة نسبتها ٢٠ في المئة في أجور القطاع العام، مشيراً إلى أن الموازنة تتضمّن دعماً حكومياً قيمته ١٤ بليون دولار لتأمين السلع الأساسية بأسعار رخيصة، علماً أن الحكومة خصصت لذلك ١٣ بليوناً في موازنة السنة الحالية.

وتخطط الحكومة لتمويل ٣٥ في المئة من الموازنة من عائدات النفط، ووُضعت بناءً على سعر متوقع للنفط الخام يراوح بين ٥٠-٥٤ دولاراً للبرميل، وصادرات مقدارها مليون إلى ١,٥ مليون برميل يومياً.

وفي مشروع موازنة منفصل، خصّصت الحكومة ١٢٧ بليون دولار للشركات والمؤسسات والمصارف الحكومية.

وأقرّ روحاني بأن النظام «واجه مشكلات في السنة الماضية»، معتبراً أن الاحتجاجات التي شهدتها بلاده «دفعت الأميركيين إلى تغيير موقفهم في شأن إيران والاتفاق النووي»، وانتهاجهم سياسة «عدائية و(فرضهم) عقوبات ظالمة».

وأضاف أمام البرلمان: «في وقت ما هذا الشهر تراجع الاحتياطي النقدي الأجنبي لدينا عملياً إلى صفر، ما أرغم الحكومة على اتخاذ قرارات صعبة لإنقاذ البلاد». وتابع أن الموازنة وُضِعت «تماشياً مع العقوبات الأميركية الجائرة»، وزاد: «لا يستطيع أحد أن يقول إن العقوبات لا تؤثر سلباً في معيشة المواطنين وتنمية البلاد ونموّها الاقتصادي، ولكن أحداً لا يستطيع أن يقول إن الولايات المتحدة ستحقق أهدافها. الهدف الحقيقي لأميركا هو تركيع إيران، وستفشل». وأضاف: «إذا نشط القطاع الخاص في البلاد، وإذا لم تعتمد الموازنة بكثافة على النفط، فإن تأثير العقوبات سيكون أقلّ بكثير».

واعتبر أن «إصلاح الاقتصاد مرهون بإصلاح المصارف والنظام الضريبي»، وزاد: «التجار يحصلون على ربح أكبر ويدفعون ضريبة أقلّ». وأضاف: «يجب الاستفادة أكثر من أموال الحكومة. لدينا ثروات، وضعناها في خزائن وأقفلنا عليها. كما تمتلك الحكومة كثيراً من الأراضي الخصبة والقيّمة في المدن وأطرافها، لكنها تحجز عليها».

وقاطع نواب مرتين كلمة روحاني، معظمهم من محافظة خوزستان يحتجون على نقص مياه الشرب في منطقتهم وعلى السياسات المائية للحكومة. وعلّق الرئيس، قائلاً: «ملف المياه مهم جداً في بلادنا، وتتخذ الحكومة قرارات مهمة في هذا الصدد. الحكومة لا تنتمي إلى محافظة أو منطقة أو جزء من إيران، بل لديها رؤية موحّدة إزاء تسوية مشكلة المياه في كل المحافظات. نهر كارون لا يؤدي دوراً حيوياً للمواطنين في خوزستان فقط، بل هو نهر الوطن كله».

إلى ذلك، أعلنت السلطات الإيرانية اعتقال ١٧ شخصاً اتُهموا بالتربّح من عمليات احتيال في نظام تداول العملات.

على صعيد آخر، أسفر انقلاب باص ركاب يقلّ طلاباً في حرم جامعة العلوم والبحوث التابعة للجامعة الإسلامية الحرة في طهران، عن ٩ قتلى و٢٦ جريحاً. وذكر مسؤول في الجامعة أن السائق «فقد السيطرة على الباص نتيجة إصابته بسكتة دماغية»، لكن شاهداً لفت إلى أن «مكابح الباص تعطلت الاثنين، واستُخدم من دون إصلاحها، فحصل الحادث».

من جهة أخرى، يُشيّع اليوم رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام هاشـمي شاهرودي بعد وفاته مساء الاثنين.

إشعال السجال الفلسطيني بمحاولة تعديل المرجعيات

عدلي صادق . العرب . ٢٠١٨/١٢/٢٦

بعد إقدام وإحجام طويلين، وبعد تفكير متوتر، أقدم محمود عباس على الإعلان عن حل المجلس التشريعي الفلسطيني، بعد أن تدبر لنفسه ذريعة سماها قرار المحكمة الدستورية. ولعله في هذا الخيار، يظن أن الأبعدين والبسطاء، عندما يتلقون النبأ، سيشعرون أن الرجل وجد نفسه مضطرا إلى التخلص من حماس بهذه الطريقة. ويتوهم أن الانطباعات الشعبية الفلسطينية العامة، ترى في أدائه ما ينمّ عن الاحترام في ظل سلطاته، لقرارات المحاكم، سواء كانت ابتدائية أو استئنافية أو للنقض، فما بالنا بقرارات محكمة دستورية.

لكن الرجل أخطأ في ظنه، وفي ما يتوهم، لأن الفلسطينيين جميعا يعلمون مسبقا، أنه عندما يندفع إلى هكذا قرار سياسي، يعزز حضور حماس، ولا يضعفه، وأن ممارسته للسلطة، لا تنمّ عن احترام للقضاء، ولا علاقة لها بطبيعة عمل المحاكم من أي درجة. فهو يهدف إلى تمرير المرحلة الأولى مما يُسمى "صفقة القرن" بفصل غزة عن الضفة، وإشعال مزيد من السجال في الضفة نفسها، واهما أيضا، أنه برمي، للطرفين الأميركي والإسرائيلي، الورقة الأخيرة التي في يديه، أن تل أبيب وواشنطن ستردان له التحية بأجمل منها، مع تحية ثالثة من موسكو، التي استبق محاولتها الدخول على ملف المصالحة، بقرار يجهضها!

للحقيقة والإنصاف، كان المجلس التشريعي قد عطّل نفسه بقدر ما عطّله عباس وعطّلته إسرائيل باعتقالات النواب. فقد ساعد أعضاء المجلس على الوصول إلى لحظة الإعلان عن الحل، كلّ من موقعه وبحساباته.

هؤلاء جميعا يعلمون أن رئيس السلطة الفلسطينية قطع شوطا طويلا في إطاحة محددات الوثيقة الدستورية والدفع إلى تنفيذ قرارات غير دستورية، وصلت إلى حد منع نواب من السفر، ومنع استصدار جوازات سفر لنواب ومواطني وإنكار حقوقهم الدستورية، في جواز السفر، وأنه أهانهم من خلال التفرّد اللاّدستوري بكل شيء، في التعيين والتعديلات الوزارية وإقرار الموازنة وغير ذلك.

ولما أصبحت قراراته تطال أعضاء المجلس التشريعي أنفسهم، ظلوا يختارون عدم التصعيد، وهم أيضا يعلمون أن هدفه تعديل مرجعيات السلطة على مقاسه، مستفيداً من ضعف مؤسستهم.

وكانت المخصصات المالية لأعضاء التشريعي، السبب الأساس للرضوخ، سواء لدى النواب الذين ظلوا يُحسبون على عباس، أو الذين يُحسبون على حماس. وعندما لاح في الأفق، خطر تمرير صيغة الإحلال أو الاستبدال، لكي يتولى ما يُسمى "المجلس المركزي" وظائف المجلس التشريعي، بينما هو غير ذي صفة دستورية تتعلق بالسلطة وجهازها الحكومي؛ لم يتناد أعضاء هذا الأخير إلى انعقاد دائم، موصول بالمنابر العربية والدولية، لكي يقال للشعوب والحكومات والمؤسسات الدولية في كل يوم، إن لدنيا رئيس سلطة، ينتهك في كل يوم محددات الوثيقة الدستورية، ويتمادى في تغييب الإرادة الشعبية، وفي الإساءة لممثلي الشعب المنتخبين، الذين تسلّموا مسؤولياتهم النيابية، بعد أن تسلّم هو مسؤولياته الرئاسية بعام كامل!

في أبريل العام ٢٠١٦، أعلن رئيس السلطة محمود عباس عن تشكيل محكمة دستورية. ومن اللحظة الأولى، بدت تلك المحكمة غير ذات صفة، وأنه أنشأها لمقصد واحد وهو الالتفاف على عدم إقرار الوثيقة الدستورية له أو لياسر عرفات من قبله، بصلاحية حلّ المجلس التشريعي. وكان حجب صلاحية الحلّ عن الرئيس، في الوثيقة الدستورية للعام ٢٠٠٣ وتعديلاتها في العام ٢٠٠٥ خيار نواب فتح أنفسهم!

ظهرت "محكمة عباس الدستورية" في غياب الحياة الدستورية، وها هو أحد أسباب الطعن في مشروعية قرارها. فلا قرار لمحكمة دستورية في ظل إنكار سموّ الوثيقة الدستورية نفسها، وهي الناظمة لعمل مؤسسات السلطة الفلسطينية. فمنذ أن تشكّلت هذه المحكمة، لم تبادر إلى أي ممارسة في جوهر اختصاصها، المتعلّق بالمراسيم الرئاسية، من خلال النظر في دستوريتها، ولم تعترض ولم تتصد لأيٍ من مئات القرارات أو المراسيم بقوانين، التي أصدرها عباس، وجميعها متعدية على شروط الوثيقة الدستورية ومغتصبة لصلاحيات السلطتين التشريعية والقضائية. بل إن ما جرى من التجاوزات، بات يشكّل سابقة لا مثيل لها في تاريخ علاقة القيادة الفلسطينية بشعبها، مثل اتخاذ قرارات تجويع ألوف الأسر، واعتماد الخطاب السياسي المحبط والمشبع بالدونية، على النحو الذي يتنكّر لتاريخ النضال الوطني الفلسطيني، فضلاً عن الاستحواذ على الصلاحيات المالية دون رقيب، واستغلال النفوذ وتغطية الفساد والاستيلاء على الأملاك العامة، وكلها أنواع من الجرائم التي يعاقب عليها القانون.

ولم تقم هذه المحكمة المزعومة، بأي تحليل للأحكام القضائية في زمن تفرّد عباس، ولا بإظهار الاعتراض على رفض السلطات التنفيذية الأمنية عن إنفاذ أحكام القضاء، وتلك مخالفات دستورية فادحة، لم تتصد المحكمة الدستورية المزعومة، لما يعتري التشريع الرئاسي من جنوح يعزز اتجاها استبداديا يطال مصائر المواطنين، ويضرب جوهر العدالة.

لقد ظلت صحيفة أعمال محكمة عباس، على امتداد سنتين منذ تأسيسها، تخلو من المآثر التي يمكن أن تتأسس على القانون الدستوري، باعتباره أسمى القوانين المنظمة لسلطات الدولة وحقوق الأفراد وحرياتهم، بالمعيارين الشكلي والموضوعي.

ثم إن محكمة عباس الدستورية لم تفكر في النظر في لا دستورية الانقلاب الحمساوي نفسه، أي انقضاض حكومة حماس على النظام السياسي الفلسطيني، في منتصف العام ٢٠٠٧ علماً بأن الانقلاب كان عملا يمزّق النسيج الاجتماعي والوحدة الوطنية، وينقلب على الدستور نفسه، ما يقتضي النظر في أمره سريعا وحسم مسألة بقاء أو عدم المجلس التشريعي التي حازت فيه حماس على الأغلبية، بحكم يشتمل على بدائل دستورية.

في إعلان عباس عن حلّ المجلس التشريعي، هناك نزعة إلى فك وإعادة تركيب النظام الفلسطيني على قاعدة التفرّد الدكتاتوري، وتقييف المرجعيات، وحلّ مؤسسة دستورية منتخبة، للمجيء بمؤسسة غير دستورية وغير منتخبة وليست لها أي صلاحيات نافذة قانونا. لذا فإنه يريد أن يؤسس لمعادلة جديدة، مطابقة للمعادلات في دول الاستبداد، التي يكون فيها الحاكم هو مانح الدستور للشعب، وهو صاحب الحق بسحبه وبحلّ المجالس المنتخبة التي تشكّلت على أساسه.

إن منظمة التحرير الفلسطينية، وأطرها، ليست ظاهرة قانونية ولا هي ظاهرة دستورية وإنما هي ظاهرة تاريخية نضالية، وهذا هو تعريفها وتعريف مثيلاتها من حركات التحرر في مراجع القانون الدستوري. وليس هناك في أدبيات منظمة التحرير ـ حتى في حال أن تكون مؤسساتها موجودة فعلا ومنتخبة ـ حرف واحد يتعلّق بالحياة السياسية الدستورية في السلطة وفي القوانين الناظمة للحكم. وعليه، فلا مجال لتسويغ أي محاولة لإحالة صلاحيات "التشريعي" إلى ما يسمى "المركزي" التابع لعنوان منظمة التحرير!

«دستورية» حل «التشريعي»

يونس السيد . الخليج . ٢٠١٨/١٢/٢٦

من غير المشكوك فيه، أن خطوة حل المجلس التشريعي، التي أقدمت عليها السلطة الفلسطينية، تفاقم من مأزق الساحة الفلسطينية، التي تعيش حالة غير مسبوقة من الانقسام والتفكك، ناهيك عن الجدل الذي تثيره في الداخل الفلسطيني، حول شرعية الخطوة و«دستوريتها»، بدلاً من العمل على احتواء الخلافات وصولاً إلى المصالحة الوطنية ورص الصفوف في مواجهة الأخطار التي تتهدد القضية الفلسطينية.

الكل يدرك أن نسخة المجلس التشريعي الأخيرة التي تمخضت عن انتخابات عام ٢٠٠٦، وفازت فيها حركة «حماس» بأغلبية ٧٤ مقعداً مقابل ٤٥ مقعداً لحركة «فتح» من أصل ١٣٢ مقعداً هي عدد أعضاء المجلس، عفا عليها الزمن، وباتت معطلة تماماً معظم فترات الاثني عشر عاماً التي انقضت من عمر المجلس، بسبب الخلافات الداخلية وما آلت إليه من انقسام وتشرذم، ناهيك عن تعطيل النظام السياسي الفلسطيني والحياة السياسية الديمقراطية التي انعدمت طوال تلك السنوات، وبالتالي فإن حل المجلس التشريعي والذهاب إلى انتخابات تشريعية ورئاسية باتا مطلباً فلسطينياً عاماً لإصلاح الخلل الخطير الناجم عن غياب المؤسسات الفلسطينية، ومنها المجلس التشريعي للقيام بدوره والاضطلاع بمهامه في الرقابة والتشريع.

لكن ما يعيب الخطوة التي أقدمت عليها السلطة، أنها اتخذت في غياب أي توافق فلسطيني، وعلى نحو كيدي في ذروة الخلافات التي تعصف بالساحة الفلسطينية، وهو ما يمكن اعتباره تصعيداً للأزمة، ويفتح باب السجال والجدل حول «شرعية» الخطوة وقانونيتها، خصوصاً أنها جاءت بقرار من «المحكمة الدستورية» التي أنشأتها السلطة، والمختلف عليها، كون الكثير من الفصائل والقوى الفلسطينية لا تشارك في السلطة أصلاً.

والحقيقة أن خطوة كهذه كان يجب أن تكون تتويجاً للمصالحة الوطنية بعد إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية وإعادة اللحمة بين جناحي الوطن، وليس مقدمة لها، وبالتالي تحويلها إلى عائق إضافي أمام كل محاولات رأب الصدع، وإفشال كل المبادرات الهادفة لتجاوز الواقع الفلسطيني المؤلم.

حسناً، ماذا بعد حل المجلس التشريعي من طرف واحد، هل تذهب السلطة إلى انتخابات تشريعية بعد ستة أشهر، في ظل غياب ومعارضة غالبية الفصائل والقوى السياسية الفلسطينية، وماذا يمكن أن ينتج عن هكذا انتخابات سوى تكريس الانقسام الفلسطيني، ربما إلى الأبد، وهل يمكن أن يتصدى كل طرف بمفرده إلى «صفقة القرن» والمخططات «الإسرائيلية» المتسارعة لابتلاع ما تبقى من الأرض وتحويل الفلسطينيين الذين قدر لهم أن يعيشوا زمن «فتح وحماس» إلى مجرد جاليات في وطنهم، وهل ستبقى حينذاك سلطة أو مؤسسات فلسطينية، أو حياة سياسية أو عملية ديمقراطية؟

الفلسطينيون وصلوا الآن إلى ذروة الأزمة، فمن يعيدهم إلى الواقع لمواصلة الكفاح والمقاومة قبل السقوط في الهاوية؟ ما يضعهم على عتبة التغيير الجذري وإعادة الاعتبار والالتزام بالبرنامج الوطني، وفي القلب منه مقاومة الاحتلال، لانتزاع الحرية والاستقلال.

مرحلة جديدة من التطبيع العربي الإسرائيلي وآفاقه

محمود جرابعة . مركز الجزيرة للدراسات . ٢٠١٨/١٢/٢٦

مقدمة

تسارعت الخطوات الإسرائيلية مؤخرًا في تمتين التطبيع العلني مع عدد متزايد من الدول العربية والإسلامية. توجت إسرائيل هذه التوجهات بزيارة رئيس وزرائها، بنيامين نتنياهو، إلى سلطنة عُمان في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨، ومن ثم زيارة إدريس ديبي، رئيس تشاد، الدولة الإفريقية ذات الأغلبية المسلمة والتي يتحدث سكانها العربية، تل أبيب، في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨، والاحتفال بعهد جديد من التعاون ما بين الطرفين بعد ٤٦ سنة من قطع العلاقات(١). ولم تتوقف إسرائيل عند هذا الحد، بل أعلن نتنياهو تكرارًا خلال العامين الماضيين أن هدفه التطبيع الكامل مع كافة الدول الإفريقية وتعزيز تحالفاته مع الدول العربية. ففي يونيو/حزيران ٢٠١٧، أعلن نتنياهو أثناء مؤتمر صحفي في غرب إفريقيا "أن الكثير من الدول العربية لم تعد ترى إسرائيل عدوًّا لها، حتى إنني سأقول إنهم يرون في إسرائيل حليفًا لهم، حليفهم الذي لا غنى عنه في حربهم ضد الإرهاب واغتنام مستقبل التكنولوجيا والابتكار"(٢).

تناقش هذه الورقة مسارات التطبيع العربية–الإسرائيلية وتركز على التفاعلات الحالية وخاصة المرتبطة بدول الخليج العربي، وتوضح كيف تحولت مواقف الدول العربية من مسألة التطبيع مع إسرائيل وأصبحت تقوم على أساس يخالف مبادرة السلام العربية الصادرة عام ٢٠٠٢، ومن ثم تناقش الرؤية الإسرائيلية للتطبيع عربيًّا، وكيف تستغل ذلك لتحقيق أهدافها المتعلقة بالصراع مع الفلسطينيين واحتواء النفوذ الإيراني في المنطقة.

مسار التطبيع العربي

تقيم إسرائيل علاقات دبلوماسية علنية ورسمية حاليًّا فقط مع دولتين عربيتين، وهما: مصر والأردن(٣). وقَّعت مصر في عام ١٩٧٩، كأول دولة عربية، اتفاق سلام مع إسرائيل لإنهاء حالة الحرب والعداء بين الدولتين وهو ما اعترضت عليه الدول العربية وعملت على مقاطعة مصر رسميًّا وتعليق عضويتها بجامعة الدول العربية. حاليًّا، ترتقي العلاقة ما بين الجانبين إلى درجة التحالف الاستراتيجي؛ إذ بعد انقلاب الرئيس المصري عبد الفتاح السياسي في عام ٢٠١٣ على الرئيس المنتخب، محمد مرسي، وانتشار عمليات التفجير في سيناء المصرية، سمحت إسرائيل للجيش المصري بنشر المزيد من الجنود في سيناء ومخالفة الاتفاقيات الثنائية بين الطرفين التي تحد من ذلك. في المقابل، ساعدت مصر إسرائيل على عزل حركة حماس التي تدير قطاع غزة. أما الأردن، فقد وقَّعت معاهدة سلام مع إسرائيل في عام ١٩٩٤ –أو ما تعرف بمعاهدة وادي عربة– ولكن تشهد العلاقات بين الجانبين توترات أحيانًا وتوافقات أحيانًا أخرى. ومع ذلك، لا يزال اتفاق السلام بين الطرفين يتصف بالمتانة والثبات.

عملت إسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية على التوصل إلى اتفاق سلام ينهي حالة الصراع بين الجانبين ولكن لم تسفر هذه الجهود حتى الآن عن تحقيق سلام شامل ومستقر. والجدير بالذكر أن اتفاق أوسلو وقَّعه الطرفان عام ١٩٩٣، اعترفت بموجبه إسرائيل، بالمنظمة كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، في مقابل اعتراف الأخيرة بإسرائيل على مساحة ٧٨% من الأراضي الفلسطينية. وقد توقفت المفاوضات بين الجانبين منذ انهيار مباحثات السلام التي

قادها وزير الخارجية الأميركي جون كيري في عام ٢٠١٤، لتهيمن حالة الصراع والتوتر على علاقات الطرفين. تزامن ذلك مع مساعي إسرائيل إلى توسيع سياساتها الاحتلالية في الضفة الغربية، وخاصة البناء الاستيطاني ومصادرة الأراضي، ومحاصرة قطاع غزة. فظاهريًّا، استمرت إسرائيل في تبني مشروع "حل الدولتين" ولكن من الناحية العملية قامت بكل ما يلزم في سبيل إحباط أي محاولات جادة لتحقيق تسوية شاملة للصراع خارج إطار اعتراضاتها الأساسية الأربعة: لا لعودة اللاجئين، لا لتفكيك الاستيطان، لا للقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية، لا لدولة فلسطينية كاملة السيادة. وتتمسك القيادة الفلسطينية بمطلب إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة، وأظهرت خلال السنوات الماضية مرونة كبيرة تجاه قضايا الصراع الأساسية. ومع ذلك، رفضت إسرائيل كافة مقترحات السلام المقدمة وعملت بشكل متدرج على تقويض أركان السلطة ومؤسساتها، وخاصة في مدينة القدس التي صعدت إسرائيل مؤخرًا من حربها ضد وجود السلطة فيها(٤).

في ضوء تعثر المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية، امتنعت الدول العربية عن إقامة علاقات سلام مع إسرائيل. لذلك، بقيت علاقة إسرائيل مع العديد من الأطراف العربية تتراوح ما بين العداء المعلن (سوريا، لبنان، الجزائر، اليمن) أو التطبيع التجاري (قطر، سلطنة عُمان، المغرب، وتونس). مع اندلاع انتفاضة الأقصى في عام ٢٠٠٠ وإعادة إسرائيل احتلال معظم مدن الضفة الغربية وتحطيم بنية ومؤسسات السلطة الفلسطينية بالتزامن مع حصار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في مبنى المقاطعة في رام الله، أصبحت المواقف العربية ظاهريًّا أكثر تشددًا وحذرًا تجاه إسرائيل، حيث أوقفت بعض الدول العربية علاقاتها الرسمية مع إسرائيل ورفضت التطبيع خارج إطار حل شامل للقضية الفلسطينية. تبنَّى القادة العرب في اجتماع القمة العربية في بيروت، في مارس/آذار ٢٠٠٢، مبادرة السلام العربية التي أطلقتها المملكة العربية السعودية –من أجل تشجيع إسرائيل على تحقيق السلام– ونصت المبادرة على اعتبار النزاع العربي–الإسرائيلي منتهيًا وبالتالي تطبيع العلاقات بين إسرائيل وجميع الدول العربية والإسلامية مقابل حل يستند على مبدأ الدولتين على خطوط ١٩٦٧، مع حل "عادل" لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يُتفق عليه وفقًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤(٥). ومع أهمية المبادرة وقبولها من كافة الأطراف العربية بمن فيهم الفلسطينيون، استمرت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في المراوغة في تحقيق السلام وعمدت إلى عرقلة أي جهود دولية لتحقيق اختراق في المسائل الجوهرية العالقة. في نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٣ أعاد العرب تفعيل مبادرتهم مع بحث إمكانية إجراء تعديلات بسيطة عليها من قبيل الموافقة على "تبادل طفيف للأرضي" وذلك لتشجيع استئناف المفاوضات المباشرة بين اسرائيل والفلسطينيين تحت رعاية وزير الخارجية الأميركية، جون كيري(٦). ولكن مجددًا، رفضت إسرائيل كامل الاقتراحات واعتبرت المبادرات لا تساوي الحبر الذي كُتبت به.

تبدل المواقف العربية

خلافًا لما نصت عليه المبادرة والإجماع العربي، بدأت بعض الدول العربية، وخاصة الخليجية، بتعديل مواقفها التقليدية تجاه إسرائيل تدريجيًّا. بالرغم من أن إسرائيل لا تقيم أية علاقات سلام مع أي من دول الخليج، إلا أنه ظهرت خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨ مجموعة من المؤشرات على تغيرات استراتيجية في الموقف الخليجي من إسرائيل، وهو ما احتفت به وسائل الإعلام الإسرائيلية باعتباره إنجازًا وتطبيعًا للعلاقات بين الجانبين. أبرز المؤشرات على تنامي الحضور الإسرائيلي في دول الخليج تمثل في زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو،

سلطنة عُمان، إحدى دول مجلس التعاون الخليجي، واجتماعه مع السلطان قابوس بن سعيد معلنًا عن مرحلة جديدة من العلاقات الإسرائيلية–العربية(٧). وتوالت الاختراقات الإسرائيلية لدول الخليج مع زيارة وزيرة الثقافة والرياضة، ميري ريغيف، صاحبة المواقف العنصرية ضد الفلسطينيين والعرب، دولة الإمارات العربية المتحدة لحضور مباريات جودو دولية وتجولت في مسجد الشيخ زايد بأبوظبي في إشارة إلى حسن الاستقبال. أيوب قرا، وهو وزير الاتصالات الإسرائيلي ويُعتبر من صقور القيادات الإسرائيلية، حضر بدوره مؤتمرًا حول الاتصالات في دبي. جاءت تلك الزيارات بعد سلسلة طويلة من الانفراجات في علاقات دول الخليج مع إسرائيل سواء على صعيد المشاركة في التدريبات والمناورات العسكرية والمنافسات الرياضية إلى جانب إسرائيل أو على صعيد العلاج في إسرائيل من قبل الأثرياء العرب وتصدير المواد الزراعية إلى تل أبيب. وبالرغم من أهمية انفتاح مسقط، والمنامة، وأبوظبي التدريجي على إسرائيل، إلا أن ما يهم صانعي السياسة الإسرائيلية هي المملكة العربية السعودية؛ وذلك لثلاثة اعتبارات أساسية:

أولًا: ثقل المملكة السعودية عربيًّا وإسلاميًّا حيث تشكِّل معقل الإسلام السني وتضم بين جنباتها الحرمين الشرفين ويمكن أن يؤدي تطبيع العلاقات معها إلى فتح أبواب العديد من الدول العربية والإسلامية أمام إسرائيل.

ثانيًا: نفوذ السعودية الواسع على القيادة الفلسطينية بشكل خاص والقضية الفلسطينية بشكل عام، حيث تعتبر المملكة ممولًا رئيسيًّا لميزانية السلطة، وهي من أطلقت مبادرة السلام العربية وشجَّعت الدول العربية على تبنيها.

ثالثًا: تقود السعودية الصراع السني–الشيعي في منطقة الشرق الأوسط، وهي جزء أساسي من التحالفات الإقليمية مع ما يمثله ذلك من إمكانيات للتحالف ضد إيران وحلفائها في المنطقة وخاصة حزب الله اللبناني.

بسبب هذه الاعتبارات الثلاثة، التقطت الصحافة الإسرائيلية مجموعة من التصريحات والمبادرات السعودية كإشارات مهمة على تقارب المواقف بين السعودية وإسرائيل أو على الأقل بداية إذابة الجليد بينهما. فيما يلي أبرز هذه المواقف –حسب أهميتها– والتي اعتبرتها الصحافة الإسرائيلية نقاط تحول في العلاقات السعودية–الإسرائيلية:

– مغازلة ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، إسرائيل وتصريحاته المتكررة بأن المملكة وإسرائيل تتقاسمان عدوًّا مشتركًا وهو إيران(٨). وزاد من الترحيب الإسرائيلي بولي العهد الجديد إعلانه، في أبريل/نيسان ٢٠١٨، في مقابلة مع صحيفة "ذا أتلانتيك" أن للإسرائيليين الحق في العيش على أرضهم؛ وهو ما بدا وكأنه اعتراف بحق إسرائيل في الوجود بصورة تخالف مواقف المملكة التقليدية تجاه إسرائيل(٩). وبينما اعتبرت غالبية الفصائل الفلسطينية تصريحات ابن سلمان "خدمة مجانية لأجندة إسرائيل" في المنطقة –حيث اتهم على سبيل المثال، أحمد يوسف، المسؤولُ الرفيع بحركة حماس في غزة، وليَّ العهد السعودي بإطلاق حملة من أجل "تسويق" إسرائيل في العالم العربي– تلقفت الصحافة الإسرائيلية تصريحات ابن سلمان واعتبرتها خطوة في طريق الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود. في حين تجاهلت السلطة الفلسطينية التعليق على التصريحات على ما يبدو لتجنب إغضاب الرياض(١٠).

– وقوف إسرائيل إلى جانب محمد بن سلمان بعد أزمة مقتل الصحفي السعودي، جمال خاشقجي، في تركيا، حيث ضغطت على حكومة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، للامتناع عن معاقبة ولي العهد بصورة قد تقوِّض مساعيه في السيطرة على الحكم، أو تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الداخلي في المملكة(١١).

– أطلقت القيادة الإسرائيلية العديد من التلميحات إلى إمكانية التعاون ما بين السعودية وإسرائيل من أجل الحد من النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، كما جاء في مقابلة مع رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، الجنرال غادي إيزينكوت، في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧(١٢).

– مشاركة الأمير تركي بن فيصل آل سعود، الرئيس السابق للمخابرات السعودية والسفير السابق لدى بريطانيا، في لقاء في واشنطن لمناقشة الاتفاق النووي الإيراني مع إفرايم هليفي، المدير السابق لجهاز الموساد في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧(١٣).

– زيارة أنور عشقي، وهو جنرال سعودي متقاعد، إلى إسرائيل، في يونيو/حزيران ٢٠١٦، مع وفد من الأكاديميين، حيث اجتمعوا مع أعضاء الكنيست والمدير العام لوزارة الخارجية. بالرغم من نأي وزارة الخارجية السعودية بنفسها عن الزيارة، إلا أنه من المرجح أن الزيارة لم تكن لتتم بدون علم السلطات في الرياض(١٤).

– استخدام السعودية لبرنامج التجسس "بيغاسوس" والذي طورته مجموعة "إن إس أو" (NSO) الإسرائيلية والذي يساعد على مراقبة والاستماع إلى أجهزة الهواتف الذكية. ويشير العديد من التقارير إلى أن الرياض استخدمت هذه التكنولوجيا في مراقبة معارضيها السياسيين(١٥). وفي ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨، رفضت رئاسة الكنيست مقترحًا لرئيس القائمة المشتركة، النائب أيمن عودة، إدراج طلب على جدول أعمال البرلمان لمناقشة هذه الصفقة، في إشارة إلى عمق العلاقات السياسية والاستخباراتية بين الرياض وتل أبيب وحرص الأخيرة على إبقاء هذه العلاقة سرية(١٦).

– هبوط أول طائرة تجارية في إسرائيل بعد عبورها الأجواء السعودية لأول مرة قادمة من الهند(١٧).

– ترويج وسائل الإعلام السعودية، المقربة من ولي العهد، لإسرائيل في المملكة مقابل مهاجمة الفلسطينيين(١٨).

السلام المعكوس: صفقة القرن

في ظل التحسن المستمر للعلاقات بين إسرائيل والعديد من الدول العربية، غيرت إسرائيل نهج العمل التقليدي والذي كان يقوم على تمكين السلام "من الداخل إلى الخارج"، أي حل الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي كمقدمة للتطبيع مع العرب، إلى نهج العمل "من الخارج إلى الداخل" وهو ما يعني تحقيق "سلام معكوس" مع الإقليم العربي كمقدمة لفتح فرص للسلام مع الفلسطينيين(١٩). يمكن أن يستشف ذلك بوضوح من العديد من تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، خلال العامين الماضيين. ففي يوليو/تموز ٢٠١٦، أوضح نتنياهو "أن التطبيع أو تعزيز العلاقات مع العالم العربي يمكن أن يساعدنا في الدفع بسلام أكثر واقعية وأكثر توازنًا ويحظى بدعم أكبر بيننا وبين الفلسطينيين"(٢٠).

تتوافق الرؤية الإسرائيلية مع المجهودات الأميركية الحالية لطرح خطة للسلام والمعروفة إعلاميًّا "بصفقة القرن" خلال الأشهر القادمة والتي تشمل التوصل إلى حل للنزاع الفلسطيني–الإسرائيلي عن طريق اتفاق إقليمي واسع يشمل "الدول السنية"(٢١). وضمن هذا الإطار، تتبنى الولايات المتحدة الأميركية الموقف الإسرائيلي كاملًا وترى أن السلام الإقليمي يجب أن لا يرتبط بالتوصل إلى اتفاق وضع نهائي للصراع الفلسطيني–الإسرائيلي(٢٢). لذلك، تشجع واشنطن التطبيع العربي–الإسرائيلي وتدعمه. ظهر ذلك في التعقيب الأميركي، على سبيل المثال، على زيارة نتنياهو إلى سلطنة عُمان في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨، حيث غرد جيسون غرينبلات، مبعوث السلام الأميركي، بأن

"هذه خطوة مفيدة لمبادرتنا للسلام وضرورية لخلق مناخ استقرار وأمن وازدهار بين الإسرائيليين والفلسطينيين وأيضًا مع جيرانهم"(٢٣).

وضمن هذا الإطار، يمكن فهم دور المملكة العربية السعودية الحالي تجاه التقارب مع إسرائيل. يتفق السعوديون –أو على الأقل ولي العهد– مع الموقف الأميركي تجاه الاستراتيجية الشاملة لخطة السلام الفلسطينية–الإسرائيلية، ففي أبريل/نيسان ٢٠١٨، نشرت العديد من وسائل الإعلام الإسرائيلية تصريحات منسوبة لولي العهد، محمد بن سلمان، وجَّه فيها انتقادات حادة وغير مسبوقة للفلسطينيين وبلهجة قاسية أمام منظمات يهودية في نيويورك، حيث حمَّل القيادة الفلسطينية المسؤولية عن فشل صنع السلام. وفي إشارة إلى صفقة القرن، قال ابن سلمان: إن على الفلسطينيين قبول اقتراحات السلام أو "فليصمتوا". وبحسب التقارير الإسرائيلية المختلفة، فإن ولي العهد حمَّل كامل المسؤولية للجانب الفلسطيني عن تضييع ورفض عروض السلام خلال العقود الأربعة الماضية. وبدلًا من القضية الفلسطينية، حدد ولي العهد أولويات المملكة بمواجهة التحديات الملحة مثل إيران(٢٤). ولا تقتصر المواقف السعودية على تحميل المسؤولية للقيادة الفلسطينية، بل بدأت المملكة تُظهر عداء واضحًا لحركة حماس، التي تدير قطاع غزة، حيث تعتبرها منظمة تخدم أهداف إيران في منطقة الشرق الأوسط، وتسعى إلى زعزعة الاستقرار الهش في المنطقة(٢٥).

مواجهة إيران

تخوض المملكة العربية السعودية وإيران معركة شرسة لتوسيع نفوذهما ومناطق هيمنتهما في الشرق الأوسط. أدى تدمير العراق عام ٢٠٠٣ بمساعد السعودية و"دول سنية" أخرى إلى توسع "النفوذ الشيعي" بقيادة إيران في المنطقة، وهو ما حوَّل العداء ما بين طهران والرياض إلى عداء طائفي–ديني واستراتيجي متحكم. ومع اندلاع الثورات العربية، وبالتحديد السورية، دعمت إيران قوات الرئيس بشار الأسد ضد المعارضة المسلحة بالسلاح، والتكنولوجيا، والمال، وحتى المشاركة العسكرية المسلحة عن طريق قوات إيرانية و"الميليشيات الشيعية" المرتبطة بالحرس الثوري الإيراني. بعد إلحاق الهزيمة بتنظيم الدولة وفقدانه لأهم معاقله الحصينة في سوريا بالتزامن مع التراجع المستمر لقوات المعارضة المسلحة منذ العام ٢٠١٦، زادت ثقة الإيرانيين بأنفسهم وبحلفائهم –خاصة حزب الله و"المجموعات الشيعية المسلحة" الموالية لها– كمنقذ لنظام الرئيس الأسد وحامٍ له، وباتت طهران تنظر لتواجدها العسكري في سوريا كنقطة ارتكاز مهمة لتوسيع نفوذها العسكري في المنطقة وترسيخ قوتها الرادعة في المنطقة مستقبلًا(٢٦). وبينما اعتبرت إسرائيل التواجد الإيراني في سوريا تهديدًا مباشرًا لمصالحها الحيوية في المنطقة، وخاصة لحدودها الشمالية، رأت فيه السعودية (وربما دول عربية أخرى)، بسط منطقة نفوذ إيرانية شيعية تمتد من طهران للبحر المتوسط وبالتالي السيطرة على قلب منطقة الشرق الأوسط. وزاد من الشكوك السعودية دعم طهران لجماعة الحوثيين الذين يسيطرون على العاصمة اليمنية صنعاء ويخوضون حربًا شرسة مع قوات التحالف العربية بقيادة الرياض. ومن هنا، جاءت المعادلة الجديدة المطروحة بينهما، أن إسرائيل والسعودية تتقاسمان الهدف ذاته المتمثل في إضعاف النفوذ الإيراني. فبينما تسعى إسرائيل إلى منع إيران من ترسيخ نفوذها في سوريا وتحاول إبعادها عن حدودها الشمالية، تعمل السعودية على منع إيران من مراكمة قواتها العسكرية على حدودها مع اليمن.

وكذلك بالإضافة إلى إشكاليات النفوذ الإيراني في سوريا واليمن، تعبِّر إسرائيل والسعودية عن مخاوف استراتيجية مشتركة تجاه إيران في مجموعة من الملفات، أهمها:

أولًا: برنامج إيران النووي: تعتبر كل من السعودية وإسرائيل برنامج إيران النووي تهديدًا وجوديًّا. عارضت الدولتان خطة العمل المشتركة الشاملة (JCPOA)–تُعرف أيضًا بالاتفاق النووي الإيراني– والتي كان الرئيس الأميركي، باراك أوباما، بجانب الصين وروسيا وأميركا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا، قد وقَّعها مع طهران في أبريل/نيسان ٢٠١٥، من أجل التوصل إلى تسوية شاملة تضمن الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني، وإلغاء جميع العقوبات على إيران بشكل تام. ضغطت الدولتان على الرئيس الأميركي، ترامب، للانسحاب من الاتفاق، وهو ما تم بالفعل في الثامن من مايو/أيار ٢٠١٨ عندما أعادت واشنطن فرض عقوبات اقتصادية مشددة على طهران. ومع ذلك، لم تهدأ مخاوف تل أبيب والرياض وهما تواصلان العمل لمنع إيران من استئناف نشاطاتها النووية أو العمل على تدمير بنية إيران النووية عند الضرورة.

ثانيًا: دمج إسرائيل في التحالفات الإقليمية: منذ انطلاق "الثورات العربية"، في عام ٢٠١١، بدأ تأثير الولايات المتحدة الأميركية في المسار الأوسع للشرق الأوسط يتراجع، وبدا وكأن السياسة الأميركية في المنطقة ليس لها هدف واضح وتتسم بالتخبط والفوضى، وأصبحت الحاجة لدمج إسرائيل بالمنطقة أكثر إلحاحًا. تعمل سلطنة عُمان حاليًّا على أن تشكِّل جسرًا وحلقة ربط ما بين دول الخليج وإسرائيل، ففي مؤتمر البحرين الأمني، الذي عُقد بعد يوم واحد من استقبال نتنياهو في مسقط ويهدف إلى بناء تحالفات جديدة في منطقة الشرق الأوسط، قال وزير الخارجية العُماني، يوسف بن علوي: إنه "آن الأوان لمعاملة إسرائيل مثل أية دولة أخرى في المنطقة". لم يعترض زملاؤه الخليجيون، الذين حضروا اللقاء، من البحرين والسعودية بل أظهروا دعمًا مبطنًا لمبادرة عُمان(٢٧). لقد أصبح عدد من الدول العربية، وخاصة الخليجية، ينظرون إلى إسرائيل كشريك في مواجهة التحديات التي تشهدها المنطقة وخاصة زيادة تنامي وبروز الحركات الإسلامية سواء ذات الطابع العنيف مثل تنظيم الدولة الإسلامية أو ذات الطابع السلمي والتي تسعى للمشاركة السياسية مثل حركة الإخوان المسلمين. بالإضافة إلى زيادة الاضطرابات الداخلية في الدول العربية وانتشار الفوضى في العديد منها مع ما يعنيه ذلك من بروز فاعلين جدد قد لا يمكن السيطرة عليهم.

ثالثًا: تعاظم قوة حزب الله في لبنان: إن تزايد نفوذ حزب الله سواء في سوريا –بعد أن حققت قوات الأسد تقدمًا كبيرًا على الأرض– أو في لبنان، حيث يعزِّز الحزب من مكاسبه في الساحة اللبنانية لاسيما بعد الانتخابات التي جرت في مايو/أيار ٢٠١٨، شكَّل مصدر قلق متصاعد لكل من تل أبيب والرياض. وبينما تتهم تل أبيب الحكومة اللبنانية بالتخلي عن سيطرتها على الأراضي اللبنانية، بصورة مخالفة لقرار الأمم المتحدة رقم ٢٧٠١ الذي أنهى حرب ٢٠٠٦، لصالح حزب الله(٢٨)، تبدي الرياض قلقًا متصاعدًا من خسارة نفوذها التقليدي في السياسة اللبنانية في مقابل تزايد نفوذ حزب الله وتحكمه بكافة مفاصل الدولة ومؤسساتها.

السيناريوهات المستقبلية

تتفاعل في أفق العلاقات العربية–الإسرائيلية ثلاثة سيناريوهات متداخلة:

أولًا: سوف تستمر إسرائيل في الضغط لتحقيق مزيد من الاختراقات التطبيعية على الصعيدين العربي والإسلامي. سيساعد أي تقارب مع الدول العربية والإسلامية نتنياهو في تسويق نفسه داخليًّا وخارجيًّا باعتباره زعيمًا تاريخيًّا بلا منازع. علاوة على ذلك، سوف يسعى نتنياهو إلى تسويق ذلك في الانتخابات الإسرائيلية القادمة والتي من المتوقع أن تكون قريبة، حيث يحكم نتنياهو حاليًّا بائتلاف مكون من أغلبية ضئيلة -٦١ مقعدًا من أصل ١٢٠ في الكنيست- وذلك بعد استقالة وزير الدفاع، أفيغدور ليبرمان، من منصبه في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨، احتجاجًا على اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة في أعقاب تصعيد كبير في العنف(٢٩). وفي هذا السياق، سوف تشكل المملكة العربية السعودية محورًا أساسيًّا للتحركات الإسرائيلية، حيث كشفت بعض التقارير الصحفية الإسرائيلية مؤخرًا، أن نتنياهو يبذل جهودًا حثيثة لإقامة علاقات علنية مع السعودية قبل موعد الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية القادمة(٣٠)، وفضلًا عن التطبيع فإنها كفيلة بصرف الأنظار عن الدعاوى القضائية التي تلاحقه بتهم الفساد.

ثانيًا: من المرجح أن يستمر العرب أيضًا في السعي إلى التقارب مع إسرائيل في الفترة القادمة حتى قبل التوصل إلى اتفاق سلام فلسطيني-إسرائيلي. وعلى الأرجح، ستدفع التطورات المتسارعة في الشرق الأوسط، والمتعلقة بتوسع نفوذ إيران والمتاعب الداخلية التي يعاني منها ولي العهد السعودي داخليًّا وخارجيًّا بعد مقتل خاشقجي، وانسحاب الولايات المتحدة العسكري من سوريا في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨، وبروز روسيا وإيران كلاعبين مؤثرَيْن في المنطقة، هذه جميعا وسواها ستدفع الجانب العربي ليكون أكثر تفهمًا لتسريع التحالف مع إسرائيل. وليس من المتوقع أن تعترف الدول العربية في هذه الفترة بحقيقة علاقتها بإسرائيل، وستحافظ على سريتها قدر الإمكان بانتظار تحقيق إنجازات على صعيد الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. ومن ضمن هذا السيناريو، من المتوقع أن تعمل إسرائيل على توسيع علاقاتها لتشمل دولًا جديدة مثل السودان، حيث أشار العديد من التقارير الصحفية مؤخرًا، إلى وجود اتصالات بين الجانبين لتطبيع العلاقة بينهما.

ثالثًا: من المرجح أن يواصل الفلسطينيون دفع ثمن التقارب العربي-الإسرائيلي. يأمل نتنياهو بأن يؤدي تحسن العلاقات مع العالم العربي إلى ممارسة المزيد من الضغوط من قبل العرب على القيادة الفلسطينية المنهكة داخليًّا وإقليميًّا من أجل إبقائها مهمشة وغير فاعلة سواء فلسطينيًّا أو عربيًّا وذلك بهدف تقديم تنازلات في المسائل العالقة والمصيرية، خاصة قضية اللاجئين، ومصير مدينة القدس، والحدود، والمسائل الأمنية. فلم يعد يخفى على أحد أن الاهتمام بالقضية الفلسطينية لم يعد يتصدر أولويات الدول العربية التي تعاني من متاعبها الداخلية مع غياب -أو تغييب- الأحزاب الفاعلة والمعارضة السياسية. ويبدو أن أغلب القادة العرب باتوا لا يكترثون كثيرًا بالشماعة الفلسطينية، وباتوا أكثر جرأة في إعلان علاقاتهم مع تل أبيب وانتقاد الجانب الفلسطيني. وفي مثل هذه الأجواء، قد يبادر ولي العهد السعودي، الذي يحاول تحسين صورته في الغرب بعد مقتل الصحفي، جمال خاشقجي، وتصاعد ضغوط الكونغرس الأميركي عليه، إلى لقاء نتنياهو من أجل كسر الجليد وتشجيع المفاوضات.

خاتمة

بعد ثماني سنوات من الربيع العربي، تبدو إسرائيل أقرب إلى ترسيخ علاقاتها مع جيرانها العرب أكثر بكثير من التوصل إلى حل ينهي الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. وبتسارع التحولات الإقليمية، فتحت إسرائيل علاقات إقليمية متشعبة قد تكون قادرة على الاستفادة منها لتحقيق أكبر اختراق دبلوماسي لها منذ عقود، فبعد خمسة وعشرين عامًا

من اتفاقية أوسلو للسلام، والمصافحة بين ياسر عرفات وإسحاق رابين في حديقة البيت الأبيض، تراجع الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي عن الأجندة الإسرائيلية والعربية. ليس ذلك فحسب، بل يبدو أن القضية الفلسطينية تتجه إلى مزيد من الانقسامات والتشرذم بعد إعلان الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في ٢٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨، عن حل المجلس التشريعي والتزامه بإجراء انتخابات تشريعية خلال ستة شهور، ما قد يؤدي على الأغلب إلى فصل نهائي سياسيًّا وإداريًّا ما بين قطاع غزة والضفة الغربية، في حين تكتفي دول عربية بدور المتفرج وتحتفي أخرى بعلاقتها مع تل أبيب.

مراجع

١– تامار بيليجي، "إسرائيل تتطلع إلى إقامة علاقات مع السودان بعد التقدم الدبلوماسي مع التشاد"، تايمز أوف إسرائيل، ٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨، (تاريخ الدخول ٢٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨):
https://bit.ly/2RfZiBp

٢– رفائيل أهرين، "في بحثها عن أصدقاء سعوديين، لا تزال إسرائيل بحاجة إلى ربط الخليج بالفلسطينيين"، تايمز أوف إسرائيل، ٢٢ يونيو/حزيران ٢٠١٨، (تاريخ الدخول ٢٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨):
https://bit.ly/2Cx0mZD

٣– تعتبر موريتانيا ثالث دولة عربية تقيم علاقات مع إسرائيل، حيث افتتحت موريتانيا أول سفارة إسرائيلية في العاصمة نواكشوط في العام ١٩٩٩. احتجاجًا على الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في عام ٢٠٠٩، جمدت موريتانيا العلاقات مع إسرائيل وانتهت العلاقات الدبلوماسية رسميًّا بين الطرفين في عام ٢٠١٠.

٤– كفاح زبون، "إسرائيل تصعِّد ضد وجود السلطة في القدس الشرقية"، الشرق الأوسط، ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨، (تاريخ الدخول ٢٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨):
https://bit.ly/2Bz7dkL

٥– قناة الجزيرة الإخبارية، "بنود مبادرة السلام العربية"، بدون تاريخ، (تاريخ الدخول ٢٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨):
https://bit.ly/2RcOrbh

٦– لمياء راضي، "تعديل المبادرة العربية لتقبلها إسرائيل"، سكاي نيوز عربية، ٣٠ أبريل/نيسان ٢٠١٣، (تاريخ الدخول ٢٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨):
https://bit.ly/2EFxHTu

٧– تعود العلاقات ما بين تل أبيب ومسقط إلى عام ١٩٩٤ وذلك عندما زار رئيس الوزراء الإسرائيلي، إسحاق رابين، سلطنة عُمان واستقبله السلطان قابوس بن سعيد. في يناير/كانون الثاني ١٩٩٦، وقَّع الجانبان اتفاقًا بشأن الافتتاح المتبادل لمكاتب التمثيل التجاري من أجل تطوير العلاقات التجارية في مجالات المياه والزراعة والطب والاتصالات. مع اندلاع انتفاضة الأقصى، تحولت العلاقة العلنية بين الطرفين إلى السرية.

٨– رفعت سليمان، "محمد بن سلمان حول إسرائيل: عدونا مشترك وآفاق محتملة للتعاون بعد السلام مع الفلسطينيين"، آر تي، ٦ أبريل/نيسان ٢٠١٨، (تاريخ الدخول ٢٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨):
https://bit.ly/2Js5JdQ

٩– بي بي سي عربي، "ولي العهد السعودي: الإسرائيليون لهم الحق في العيش على أرضهم"، ٣ أبريل/نيسان ٢٠١٨، (تاريخ الدخول ٢٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨): https://bbc.in/2EfFHqv

١٠– خالد أبو طعمة، "الفصائل المسلحة الفلسطينية غاضبة من ملاحظات ولي العهد السعودي بخصوص إسرائيل"، تايمز أوف إسرائيل، ٥ أبريل/نيسان ٢٠١٨، (تاريخ الدخول ٢٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨): https://bit.ly/2QNxEw3

١١– طاقم تايمز أوف إسرائيل، "نتنياهو يحث واشنطن على الحفاظ على العلاقات مع ولي العهد السعودي، ٢ نوفمبر/كانون الثاني ٢٠١٨، (تاريخ الدخول ٢٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨):
https://bit.ly/2BCG92Q

١٢– بي بي سي عربي، "إسرائيل تعرض التعاون مع السعودية "لمواجهة نفوذ إيران"، ١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧ ، (تاريخ الدخول ٢٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨):
https://bbc.in/2A8kjnV

١٣– إريك كورتيليسا، "أمير سعودي ومسؤول سابق في الموساد يناقشان نهج ترامب إزاء إيران"، تايمز أوف إسرائيل، ٢٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨، (تاريخ الدخول ٢٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨): https://bit.ly/2GCiO7c

١٤- أسوشييتد برس وطاقم تايمز أوف إسرائيل، "المملكة العربية السعودية: زيارة الجنرال السعودي السابق إلى إسرائيل لا تعكس موقف الحكومة"، يوليو/تموز ٢٠١٦، (تاريخ الدخول ٢٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨): https://bit.ly/2PXLDdJ

١٥- طاقم تايمز أوف إسرائيل، "المملكة العربية السعودية استخدمت برنامج تجسس إسرائيلي لتعقب معارضيها"، ٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨، (تاريخ الدخول ٢٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨):
https://bit.ly/2BAWdSM

١٦- محمد وتد، "لماذا رفض الكنيست مناقشة بيع منظومات تجسس للسعودية؟"، قناة الجزيرة الإخبارية، ١١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨، (تاريخ الدخول ٢٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨):
https://bit.ly/2QRVF5u

١٧- أ ف ب، "أول طائرة تجارية تهبط في إسرائيل بعد عبورها الأجواء السعودية"، تايمز أوف إسرائيل، ٢٢ مارس/آذار ٢٠١٨، (تاريخ الدخول ٢٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨): https://bit.ly/2QKG1sq

١٨- آرون بوكسرمان، "شد وجذب في الإعلام السعودي حول العلاقات مع إسرائيل"، تايمز أوف إسرائيل، ٣٠ مايو/أيار ٢٠١٨، (تاريخ الدخول ٢٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨):
https://bit.ly/2EDqLX7

١٩- رفائيل أهرين، "في بحثها عن أصدقاء سعوديين، لا تزال إسرائيل بحاجة إلى ربط الخليج بالفلسطينيين"، مصدر سبق ذكره.

٢٠- رفائيل أهرين، "العالم العربي لن يسارع إلى دعم الحرب الدبلوماسية الخاطفة لإسرائيل، ونتنياهو يدرك ذلك"، تايمز أوف إسرائيل، ١٩ يوليو/تموز ٢٠١٦. (تاريخ الدخول ٢٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨): https://bit.ly/29YbHDB

٢١- رفائيل أهرين، "في بحثها عن أصدقاء سعوديين، لا تزال إسرائيل بحاجة إلى ربط الخليج بالفلسطينيين"، مصدر سبق ذكره.

٢٢- دوف ليبر، "الأمين العام السابق للجامعة العربية: فقط تجميد البناء الاستيطاني يمكن أن يحسن العلاقات مع إسرائيل"، تايمز أوف إسرائيل، مايو/أيار ٢٠١٧، (تاريخ الدخول ٢٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨):
https://bit.ly/2rsIXMX

٢٣- رفائيل أهرين، " القفزة الكبيرة بالعلاقات الإسرائيلية الخليجية لا يمكنها اختراق سقف الزجاج الفلسطيني"، تايمز أوف إسرائيل، ١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨، (تاريخ الدخول ٢٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨): https://bit.ly/2GCENuE

٢٤- طاقم تايمز أوف إسرائيل، "ولي العهد السعودي محمد بن سلمان: على الفلسطينيين صنع السلام أو فليصمتوا"، ٣٠ أبريل/نيسان ٢٠١٨، (تاريخ الدخول ٢٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨):
https://bit.ly/2GBcwo9

٢٥- انظر على سبيل المثال: تصريحات الأمير تركي بن فيصل، الخليج أون لاين، "حماس ترفض تصريحات الفيصل: أجندتنا وطنية وفكرنا وسطي"، ١١ يوليو/تموز ٢٠١٦، (تاريخ الدخول ٢٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨): https://bit.ly/2Lxhhhl

٢٦- محمود جرابعة وليهي بن شطريت، "احتمالات المواجهة الإسرائيلية-الإيرانية بعد انسحاب أميركا من الاتفاق النووي"، مركز الجزيرة للدراسات، ١٤ مايو/أيار ٢٠١٨، (تاريخ الدخول ٢٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨):
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/05/180514105910868.html

٢٧- طاقم تايمز أوف إسرائيل، "وزير الخارجية العُماني يحث على تقبل إسرائيل والتعامل معها كباقي الدول الأخرى"، ٢٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨، (تاريخ الدخول ٢٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨):
https://bit.ly/2GEjyZi

٢٨- قناة الجزيرة الإخبارية، "إسرائيل تعلن "السيطرة" على نفق رابع على الحدود اللبنانية"، ١٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨، (تاريخ الدخول ٢٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨):
https://bit.ly/2PNvtDG

٢٩- طاقم تايمز أوف إسرائيل، "وزير الخارجية العُماني في الولايات المتحدة في سعي إلى دور في عملية السلام في الشرق الأوسط"، ١٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨، (تاريخ الدخول ٢٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨): https://bit.ly/2QMq98L

٣٠- وكالة معًا الإخبارية، "بمساعدة هؤلاء- نتنياهو يعمل لجعل العلاقات علنية مع السعودية"، ٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨، (تاريخ الدخول ٢٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨): https://bit.ly/2T73iSc

انتخابات إسرائيلية و"حرب ثقافية" أخرى

أنطوان شلحت . العربي الجديد . ٢٠١٨/١٢/٢٦

إسرائيل ذاهبة إلى انتخابات عامة مبكرة جديدة يوم ٩ نيسان/ أبريل ٢٠١٩. ولا يمكن استبعاد جملة أسباب وراء ذلك، كانت وستبقى موضع تداول، في مقدمها ممارسة الضغط على الجهات القانونية المعنية، سيما المستشار القانوني للحكومة، لإرجاء القرار النهائيّ بشأن تقديم لائحة اتهام ضد رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، بشبهة تلقي رشوة. ويمكن ترجيح أن إصدار هذا القرار عقب انتخاباتٍ يسجّل فيها المُشتبه به نصرًا ساحقًا، مثلما تنبئ استطلاعات الرأي العام، سيكون للمستشار أكثر صعوبة مما في فترة نهاية ولاية.

ومن شأن هذه الانتخابات أن ترجئ طرح المبادرة الأميركية لحلّ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، والمعروفة إعلاميًا باسم صفقة القرن. وفي حال نشوء حاجة لدى إسرائيل إلى مواجهة تفاصيل عينية في الصفقة، من الأفضل أن يحدث ذلك بعد انتخابات عامة من أن تشكل تلك التفاصيل محورًا لهذه الانتخابات، إذا ما جرت في موعدها القانوني في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٩.

على المستوى الإسرائيلي الصرف، ستُشكّل هذه الانتخابات حربًا ثقافية داخلية أخرى، تدور رحاها منذ اتفاق أوسلو والانتفاضة الفلسطينية الثانية، على حدّ ما أكّد أيضًا عالم الاجتماع الإسرائيلي، باروخ كيمرلينغ، عام ٢٠٠٢، قبل وفاته بخمسة أعوام. وقد توقّع أن تتشكّل، في نهايتها، مجموعة ذات ثقافة سياسية من المفروض أن تستوطن في قلوب جميع اليهود، وأن تحوّل إسرائيل دولةً يهوديةً تقصي من داخلها ليس "غير اليهود" فقط، وإنما أيضًا كل من وكل ما هو غير مُعرَّف "يهوديا"، وفقًا لرؤيتها وفهمها. وترى هذه الثقافة في الحرب الدائمة ليس فقط شرًّا لا بُدّ منه، وإنما حالة طبيعية، بل وسامية. وتحقّق توقعّه هذا، كما تثبت وقائع كثيرة تراكمت منذ ذلك الوقت.

توقف كيمرلينغ، في حينه، طويلًا عند ما سماها "حرب السور الواقي" التي شنتها إسرائيل على الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠٢ إبّان ولاية حكومة الليكود برئاسة أرييل شارون، فرأى أنها تسعى، عمليا، إلى تحقيق حسم استراتيجي مزدوج؛ فالهدف تجاه الخارج تمثّل في تدمير البنية السياسية والمؤسسية الفلسطينية، بينما تحدّد الهدف على صعيد الداخل بموجب قراءته في "تدمير الأسس والمقومات العالمية والإنسانية في المجتمع والثقافة الإسرائيليين. والحرب، بصورة عامة، تشكّل مُناخًا اجتماعيًا مُريحًا لإحداث تغييرات اجتماعية تحت غطاء الضرورة الوجودية".

وأي صوتٍ أو تفكير انتقاديين يُنحَّيان جانبًا، بل وينظر إليهما في أحيانٍ كثيرة خيانةً. وفي ظل مثل هذا الوضع، تنمو كالطحالب أفكارٌ تدعو إلى التطهير العرقي، وإلى التطهير الثقافي (الداخليّ). وكلما ازداد اليأس، وتداعى الأمن الشخصي، وأصبح البُعبع الديمغرافي أشدّ خطرًا وتهديدًا، تخرج هذه الأفكار إلى العلن، وتتغلغل من هامش الخطاب إلى مركزه".

ربما علينا الإشارة إلى أن كيمرلينغ ألّف، في تلك الفترة، كتابه "بوليتيسايد"، وهو مصطلح يعني الإبادة السياسية شبيه بمصطلح "جينوسايد" (الإبادة العرقية)، وكان العنوان الثانوي للكتاب "حرب شارون ضد الفلسطينيين".

وسجّل هذا الأكاديميّ أن اليمين الإسرائيلي استطاع بلوغ ما تراءى له نقطةَ تفوّق وحسم، وحذّر من أنه إذا نجح اليمينان، العلماني والديني، بالفعل في إحراز حسم لمصلحته، فهذا سيقود أيضًا إلى محاولة السيطرة مُجدّدًا على كامل مساحة "أرض إسرائيل" (فلسطين الانتدابية). وفي الوقت عينه، على الثقافة السياسية الإسرائيلية. وإذا كان قد خُيِّلَ، في عقد تسعينيات القرن الفائت، أن المجتمع الإسرائيلي أضحى أكثر انفتاحًا وليبرالية وميلًا نحو التعددية الثقافية، وأقل نزعةً عسكرية وقومية، فيمكن القول إن الأمور انقلبت الآن رأسًا على عقب، وإن إسرائيل تسير في طريق التحول إلى مجتمع فاشيّ، يتم فيه التضحية بالفرد وحقوقه الأساسية، من أجل أفكار جماعية آثمة يمكن لها أن تقود إلى التهلكة.

وما يحدث الآن هو إلى حدّ كبير ما أتى عليه هذا التحذير.

الانتخابات الإسرائيلية واحتماليات التصعيد

د. سفيان ابو زايدة . رأي اليوم . ٢٠١٨/١٢/٢٥

ما يهمنا نحن الفلسطينيون من تقديم موعد الانتخابات الاسرائيلية ، و ما يهمنا فيما بعد من نتائج هذه الانتخابات و ما ستفرزة من حكومة و رئيس وزراء هو جزئية واحدة فقط، وهي كيف ينعكس ذلك على الشعب الفلسطيني.

التخوف الفلسطيني دائما هو ان يتم استغلال المعركة الانتخابية في اتخاذ قرارات امنية تميل نحو التصعيد ، خاصة في قطاع غزة القبل دوما للاشتعال ، وذلك في محاولة لكسب المزيد من اصوات اليمين الاسرائيلي ، وخاصة اليمين المتطرف الذي يتعطش دائما لمزيدا من التصعيد.

في كل المعارك الانتخابية السابقة التي اجريت في اسرائيل و على مدار سبعة عقود من الزمن كان الموضوع الفلسطيني و سيبقى هو المتصدر للبرامج الانتخابية ، خاصة لدى الاحزاب الكبرى.

وعلى الرغم ان قرار الحرب لا يتخذه شخص واحد في اسرائيل مهما كان مركزه و مهما كان تأثيرة و لا يتخذه حزب مهما كان حجمة ، بل هناك مجموعة من الضوابط و المراحل لا تترك مجالا للرغبات و النزوات و الحسابات الشخصية . حيث رأي هيئة الاركان و رئيس الاركان و رئيس شعبة الاستخبارات و رئيس الموساد و رئيس الشاباك و مجلس الامن القوي و من ثم الكابينت و رئيس الوزراء ووزير الدفاع ، جميعهم لهم تأثير و ان كان بشكل متفاوت على قرار الحرب .

مع ذلك كانت هناك سابقة قبيل انتخابات عام ١٩٩٦ ، خاصة بعد اغتيال رابين في الرابع من نوفمبر عام ١٩٩٥ حيث تولى شمعون بيرس رئاسة الوزراء الى حين اجراء الانتخابات.

اتخذ بيرس قرارين كانا سببا رئيسيا في خسارته للانتخابات لصالح نتنياهو . القرار الاول هو اغتيال المطلوب رقم واحد لاسرائيل في ذلك الحين يحي عياش . حيث كان رد حماس بسلسلة من العمليات التي استهدفت قلب تل ابيب و القدس و ادت الى مقتل عشرات الاسرائيليين . الامر الذي خدم اليمنين الاسرائيلي و توج نتنياهو كرئيس للوزراء مما شكل صدمه لمعسكر السلام و شكل بداية النهاية للقضاء على اتفاقات اوسلوا و اضعاف السلطة الفلسطينية.

و القرار الثاني الذي سبق الانتخابات الاسرائيلية هو العدوان على لبنان في ١٩٩٦/٤/١١ . عدوان استمر ستة عشر يوما بذريعة وقف صواريخ حزب الله. العدوان كان قبل اجراء موعد الانتخابات بشهر و نصف فقط ، حيث توقف بعد ان قصفت الطائرات الاسرائيلية ملجاء كان يختبئ به المدنيين العزل ادى الى استشهاد اكثر من مئة شخص . الامر الذي اضر كثيرا بالحملة الانتخابية لشمعون بيرس ، و بعكس كل التوقعات في ذلك الحين فاز نتنياهو بفارق ثلاثين الف صوت حيث اجريت في اسرائيل الانتخابات لرئيس الوزراء بشكل مباشر قبل ان يتم الغاء القانون و العودة الى الطريقة غير المباشرة بعد انتخابات ٢٠٠١.

الانتخابات المزمع عقدها في التاسع من ابريل من العام المقبل كما اتفقت عليه الكتل البرلمانية، اي بعد ما يزيد عن المئة يوم من الان بقليل لم تختلف اسرائيل كثيرا سوى ان الجمهور الاسرائيلي اصبح اكثر تطرفا مما كان عليه في السابق و بالتالي الايام المقبلة ستكون غاية في الحساسية حيث سيتم استغلال اي حدث سواء كان في غزة او الضفة بما يخدم المعركة الانتخابية.

اذا ما تم الاخذ بعين الاعتبار ان نتنياهو و سياسته سيتم مهاجمتها سواء من اليمين او اليسار الذين يتهمونه على انه متخاذل في تعامله مع غزة ، خاصة ليبرمان الذي حرص على ان يدخل هذه الانتخابات و هو مستقيل من منصبه كوزيرا للجيش و كذلك نفتالي بينت الذي يتصارع مع نتنياهو على اصوات اليمين و الذي هاجم نتنياهو اكثر من مره على سياسته الامنية، فأن نتنياهو سيتعامل بحساسية مفرطة في فترة الانتخابات لاي تطورات من غزة.

الوضع في غزة، و بغض النظر عن اجواء الانتخابات حساس وقابل للانفجار ، سيما ان الجمعه الاخيرة و التي تركت خلفها خمسة شهداء و عشرات الجرحى و ما تبع ذلك من تهديدات للفصائل بالرد و كذلك الاجراءات الاسرائيلية على الحدود من مناورات و اغلاق طرقات و تعزيز للقوات على حدود غزة ، حتى قبل الاعلان عن تقديم موعد الانتخابات، يستدعي التصرف بحذر خلال الايام و الاسابيع القادمة.

يضاف الى كل ذلك تداعيات الوضع الفلسطيني الداخلي بعد قرار المحكمة الدستورية بحل المجلس التشريعي و التي تبعها قرار الرئيس عباس باجراء الانتخابات خلال ستة شهور. التخوف الاسرائيلي ان تكون هناك خطوات اضافية تزيد من عمق الازمة الانسانية في غزة مما سيؤدي بالضرورة الى التأثير بشكل مباشر على الوضع الامني.

الانتخابات المبكرة وتحولات السياسة في إسرائيل

نبيل السهلي . الحياة . ٢٠١٨/١٢/٢٦

ثمة تحولات دراماتيكية تشهدها الساحة السياسية الإسرائيلية بعد إعلان حزب الليكود الإسرائيلي الاثنين ٢٥-١٢-٢٠١٨ موافقة قادة الائتلاف الحكومي على حل الكنيست وإجراء انتخابات مبكرة في التاسع من نيسان (أبريل) المقبل، حيث كان من المفترض أن تجرى الانتخابات العامة في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٩، ولكن حزب الليكود لجأ إلى تقديم موعد الانتخابات بعد خلافات مع الأحزاب الدينية حول قانون التجنيد الذي يستثني اليهود الأرثوذوكس من أداء الخدمة العسكرية. واللافت أن قرار إجراء الانتخابات المبكرة جاء في وقت لم يعد فيه الائتلاف الحكومي يمتلك سوى أغلبية ضئيلة في الكنيست بفارق مقعد واحد ، حيث يستأثر بـ٦١ مقعداً من أصل ١٢٠ مقعداً، وذلك بعد استقالة وزير الحرب السابق أفيدغور ليبرمان وانسحاب حزبه (إسرائيل بيتنا) من الائتلاف قبل عدة أسابيع. وقد يكون السبب الرئيسي والمباشر لتقديم موعد الانتخابات الإسرائيلية محاولة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو التهرب إلى الأمام من مخاطر إحالته إلى القضاء ومقاضاته بعد اتهامات الفساد التي تطارده منذ فترة طويلة.

يلحظ المتابع للشأن الإسرائيلي بأن استطلاعات الرأي تشير إلى تراجع شعبية حزب الليكود اليميني، في وقت تميل فيه استطلاعات الرأي إلى فوز كتلة اليمين بزعامة نتنياهو بأكثرية ضعيفة في الكنيست القادمة خاصة في ظل ترهل المعارضة، كما تؤكد الاستطلاعات أيضاً بأن نتنياهو سينتخب كرئيس لوزراء إسرائيل، حيث لاتوجد شخصية أخرى تنافسه من ضمن ائتلافه اليميني. ولهذا يمكن الجزم بأننا سنشهد تشكيل حكومة أكثر يمينية في تاريخ إسرائيل في صيف العام المقبل ٢٠١٩. وستشهد الساحة السياسية الإسرائيلية تجاذبات وانقسامات وتحالفات إلى حين موعد الانتخابات المبكرة في ربيع العام المقبل ٢٠١٩.

وتجدر الإشارة إلى أن أول انتخابات إسرائيلية عامة قد حصلت في يناير (كانون ثاني) ١٩٤٩، وتم إطلاق اسم الكنيست على المجلس التأسيسي في العام المذكور، وتم الاتفاق على أن يضم ١٢٠ عضوا،وقد ساد حكم حزب العمل في إسرائيل حتى صيف عام ١٩٧٧، حين تبوأ حزب الليكود السلطة لأول مرة منذ إنشاء إسرائيل في ايار (مايو) من عام ١٩٤٨. وتتصف الخارطة الحزبية في إسرائيل بكثرة التشظي والاندماج الحزبي وتشكيل تكتلات قبل كل انتخابات عامة أو مبكرة ، للاستحواذ على مقاعد أكثر في البرلمان (الكنيست)،وتحصل الائتلافات والتكتلات عادة بين أحزاب من طيف سياسي واحد له أهداف ومواقف وخطابات متقاربة من الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إسرائيل، وكذلك بالنسبة للقضايا الجوهرية في إطار الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، مثل قضيتي القدس واللاجئين. والثابت أن الساحة السياسية الإسرائيلية ستشهد تحولات نوعية خلال الشهور القليلة القادمة ، حيث ستحصل تشظيات واندماجات حزبية، وكذلك تشكيل أحزاب وتكتلات ستتبنى خطابات سياسية واجتماعية أكثر يمينية، من شأنها الحصول على مزيد من مقاعد الكنيست القادمة.

وثمة خصائص يتمتع بها النظام السياسي في إسرائيل تتضح قبل كل انتخابات، ومن بينها أن الائتلافات والتكتلات تحصل عادة بين أحزاب من طيف سياسي واحد له مواقف متقاربة. وتتآكل أكثر التكتلات مع مرور الوقت، أو تتم عملية اندماج بين أحزابها المختلفة، خاصة عند تشكيل قوائم لخوض الانتخابات، وهذا ما سيحصل أثناء خوض الانتخابات المبكرة في ربيع العام المقبل ٢٠١٩. فحزب العمل الذي قاد إسرائيل لسنوات عديدة كان محصلة سلسلة طويلة ومعقدة من الاندماجات بين أحزاب المعسكر اليساري، في حين تشكل «الليكود» من ائتلاف أحزاب اليمين والوسط مع بعض أفراد حزب العمل الذين انشقوا عن حزب العمل وأيدوا فكرة أرض إسرائيل الكاملة، وقد سطع نجم تجمع «الليكود» بعد فوزه في انتخابات صيف عام ١٩٧٧، الأمر الذي أتاح بعد ذلك التاريخ للأقلية العربية وأحزابها المختلفة دخول اللعبة الانتخابية في إسرائيل. ومع صعود الأحزاب الدينية الشرقية والغربية ممثلة بحركتي «شاس» و «المفدال» إلى واجهة العمل السياسي في عقد التسعينيات من القرن الماضي، باتت الخريطة السياسية تتشكل من أربعة أطياف رئيسية هي: تكتل حزب العمل وحلفاؤه، فضلاً عن تكتل «الليكود» وحلفاؤه ، وكذلك لأحزاب الدينية، الغربية والشرقية، وتكتل الأحزاب العربية، وستشهد الساحة السياسية الإسرائيلية ولادة أحزاب وتكتلات إسرائيلية جديدة خلال الاسابيع المقبلة.

ويبقى القول أن نتائج الانتخابات الإسرائيلية باتت محسومة حسب استطلاعات الرأي الإسرائيلية، حيث سيستأثر اليمين بزعامة نتنياهو بأكثرية ضئيلة في الكنيست القادمة بعد الانتخابات المبكرة في نيسان (ابريل) المقبل، وسيشكل نتنياهو حكومته الخامسة بعد فوزه بالانتخابات كرئيس للوزراء، وستكون أكثر حكومة يمينية منذ إنشاء إسرائيل.

تركيا والانسحاب الأميركي العسكري من سورية

بشير عبد الفتاح ـ الحياة ـ ٢٠١٨/١٢/٢٦

ما إن باغت الرئيس الأميركي دونالد ترامب العالم بإعلانه سحب ألفي جندي أميركي من شمال شرق سورية، حتى انتعشت آمال الأتراك في أن يرفع هذا القرار الغطاء السياسي والعسكري عن "قوات سورية الديموقراطية"، ويوفر ظروفاً مواتية لعمليتهم العسكرية المزمعة ضد المسلحين الأكراد في شرق الفرات، غير متخوفين من تداعياتها السلبية المحتملة على علاقاتهم القلقة بواشنطن.

فمثلما كان متوقعاً، لم تتوان تركيا، التي كانت تعد العدة منذ فترة لهكذا عملية، في انتهاز فرصة الانسحاب الأميركي من شرق الفرات، والذي يتزامن مع مواصلة الجيش التركي إرسال تعزيزات جديدة لقواته المنتشرة قرب الحدود السورية حتى بلغت ولاية غازي عنتاب ثم ولاية هطاي، في إطار الاستعدادات لشن عملية جديدة تستهدف منبج وشرق الفرات. وبمجرد إعلان ترامب سحب قواته، انهالت التهديدات التركية على "قوات سورية الديموقراطية" بدفنهم في خنادقهم من خلال حملة عسكرية ضارية تجهز على المسلحين الكرد في منبج وشرق الفرات.

ولم تتورع جهات تركية عن اعتبار الانسحاب الأميركي من سورية انصياعاً لإرادة أنقرة بعد ضغوط هائلة مارسها الرئيس رجب طيب أردوغان على ترامب لوقف الدعم العسكري واللوجستي والسياسي لـ"قوات سورية الديموقراطية"، مستشهدة بمبادرات أطلقتها إدارة ترامب "لاسترضاء تركيا"، كقرار البنتاغون بيع تركيا منظومة باتريوت الصاروخية، بالتزامن مع ادعاءات تركية بإمكانية تسليم الداعية فتح الله غولن، المتهم بتدبير المحاولة الانقلابية الفاشلة عام ٢٠١٦ لأنقرة، إضافة إلى الإعلان عن جوائز مالية لمن يدلي بمعلومات عن قيادات ثلاث من حزب العمال الكردستاني. غير أن الانسحاب الأميركي المرتقب من سورية لم يحل دون بروز تحديات عديدة أمام التحرك العسكري التركي المزمع في شرق الفرات، لعل أبرزها: اعتبار نظام الأسد وحلفائه الوجود العسكري التركي في سورية غير شرعي، ما قد يضع القوات التركية هناك في مواجهة مع قوات سورية أو إيرانية أو كردية، خصوصاً مع مطالبة "قسد" نظام الأسد بالتصدي للعدوان التركي المحتمل، فيما يحرم انسحاب القوات الأميركية تركيا من حليف مهم طالما نسَّقت معه داخل سورية. كذلك، تتحفز قوات النظام السوري لبسط سيطرتها على شرقي الفرات، ذي الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية والقريب من حقول النفط. الأمر الذي من شأنه أن يطيل أمد العملية العسكرية التركية المرتقبة في شرق سورية كما يزيد من صعوبتها ويرفع من كلفتها البشرية والمادية، في وقت تتسع رقعة الاحتجاجات الشعبية داخل تركيا جراء الركود الاقتصادي وتراجع الوضع المعيشي.

وبرأسها تطل تداعيات الارتباك الجيواستراتيجي الناجم عن الانسحاب الأميركي المفاجئ وغير المدروس من شرق سورية، كونه سيعرض حلفاء لواشنطن كإسرائيل و"قسد" لانكشاف استراتيجي خطير. فمن جهة، سيرفع عن الأولى غطاءً استراتيجياً وسياسياً مهماً لتدخلها العسكري المتواصل في سورية بغية الحيلولة دون تنامي قدراتها

العسكرية وتقويض النفوذ الإيراني المتفاقم هناك، بينما يعرض الأخيرة لمخاطر العمليات العسكرية التركية العنيفة على مسرح عمليات كردي شاسع ومرتفع الكثافة السكانية. ومن جهة أخرى، سيطلق الانسحاب الأميركي من سورية أيادي روسيا وإيران هناك، كما سيفتح الباب لعودة "داعش" بكل قوة، خصوصاً مع تأكيد تقارير غربية وجود بقايا وجيوب للتنظيم في سورية والعراق في الوقت الذي لا يتورع عن مهاجمة معاقل "قسد" لقضم مزيد من الأراضي، بينما يستعد الأميركيون للرحيل. وبينما تتطلع إيران لاستغلال تحالفها مع نظام دمشق لمواصلة مشروعها الهادف لإقامة ممر استراتيجى يمتد من طهران إلى بغداد فسورية ثم لبنان وصولاً إلى البحر المتوسط، بما يعظم نفوذها الإقليمي ويهدد حلفاء واشنطن فيها، بدأت روسيا في حشد قوات ونقل ذخائر إلى دير الزور، التي تحوي حقولاً نفطية كثيرة أهمها حقلا "العمر" و"التنك"، فيما يتوقع خبراء اندلاع تنافس روسي إيراني سوري على ملء الفراغ الجيواستراتيجي الناجم عن الانسحاب العسكري الأميركي من شرق الفرات. بدوره، يحاول تنظيم "داعش" إعادة رص صفوفه مجدداً توطئة لاستعادة المناطق التي انسحب منها، بل والتمدد إلى مناطق جديدة، مستغلاً انسحاب القوات الأميركية وانكشاف "قوات سورية الديموقراطية" استراتيجياً على إثر ذلك. ويشن التنظيم الإرهابي هجمات على نقاط "قوات سوريةو الديموقراطية" بقرى وبلدات عدة في دير الزور بعد ساعات من إعلان ترامب سحب قواته من سورية.

ولا يبدو أن "قوات سورية الديموقراطية" ستغدو صيداً سهلاً للأتراك بعد الانسحاب الأميركي، فقد هرعت "قسد" إلى البحث عن حليف بديل لواشنطن للحفاظ على الحد الأدنى من مغانمها. فمن جهة، عمدت إلى مطالبة نظام الأسد والجيش السوري الاضطلاع بمهمة حماية حدود سورية من أي عدوان تركي مرتقب، معتمدة في ذلك على عدم وجود تجارب أو خبرات صراعية مريرة مع دمشق، إذ تفاوضت معه مراراً بشأن تفاهمات سابقة. بيد أن الأسد المتحفظ على تحالف "قسد" مع واشنطن وسعيها لإقامة كيان مستقل برعاية أميركية، يتطلع إلى استعادة سيادته على شرق الفرات والمناطق التى انتزعها الأكراد من "داعش". بموازاة ذلك، طالبت "قسد" المجتمع الدولي بإعلان شرق الفرات منطقة آمنة، واستنجدت بالدعم الفرنسي، كما هددت بوقف الحرب على "داعش" إذا لم تتراجع تركيا عن عمليتها العسكرية المرتقبة ضدها. وبينما لم يبد الأسد رداً على المطالب الكردية، أعلنت فرنسا استعدادها لتقديم الدعم السياسي والعسكري لـ"قوات سورية الديموقراطية" في محاربة "داعش" مع السعي لإقناع واشنطن بتأجيل سحب قواتها من شرق الفرات، إذ سيواكب إعادة الانتشار الأميركي في سورية تغيير في مواقع القوات الفرنسية و"قوات سورية الديموقراطية"، في المنطقة الشرقية من سورية، التي تحاذي الحدود العراقية غرباً.

ولا يزال الجدل محتدماً بشأن مستقبل الوجود الأميركي في المنطقة، فبينما ترى دوائر استراتيجية إعلان الانسحاب الأميركي من سورية مجرد عملية إعادة انتشار مشروطة باحتفاظ الولايات المتحدة بحقها للتدخل في سورية في أي وقت ضد تنظيم "داعش"، أو لحماية مصالحها هناك، تؤكد جهات أميركية إصرار واشنطن على مواصلة الحرب ضد الإرهاب، سواء من خلال فرق العمليات الخاصة المتمركزة في العراق، أو عبر نقل قواتها من سورية إلى مدينة أربيل الكردية العراقية ضمن خطة لإشراك القوات العراقية وقوات البيشمركة الكردية في

ملء الفراغ الجيواستراتيجي الذي سيخلفه الانسحاب الأميركي في شرق الفرات، وتأمين الشريط الحدودي العراقي– السوري.

ويمكن الادعاء بأن فرص شن عملية عسكرية تركية في شرق الفرات كانت أوفر، ولو بقيود، حال استمرار الوجود العسكري الأميركي هناك، فتحت وطأة ضغوط البنتاغون والكونغرس، اضطر ترامب إلى تأكيد التزامه محاربة "داعش" والإرهاب في سورية والعراق، رغم إعلانه سحب القوات الأميركية من سورية، ومن ثم أجبر تركيا على التحول من التركيز على محاربة المسلحين الأكراد إلى استهداف "داعش" داخل سورية مستقبلاً. وهو ما يفسر إعلان إردوغان عقب اتصال بنظيره الأميركى قبل قليل عن تأجيل العملية العسكرية التركية المزمعة في شرق الفرات، ملوحاً بالتزام بلاده بالقضاء على "داعش"، فيما يعد تحولاً استراتيجياً اضطرارياً، ولو مرحلياً، في الاستراتيجية العسكرية التركية حيال سورية بعد الانسحاب الأميركي منها.

ورغم تبرير إردوغان قراره تأجيل عمليته العسكرية المرتقبة في شرق الفرات برغبته في تجنب تفشي الفوضى، وتلاشي النيران الصديقة، علاوة على إفساح المجال لتأمين الانسحاب الأميركي من سورية، يصعب تجاهل تأثير نظيره الأميركي على قراره في هذا الصدد، خصوصاً بعدما تعرض ترامب بدوره لضغوط من دوائر أميركية نافذة تزامنت مع تهديدات من "قوات سورية الديموقراطية" بوقف الحرب على "داعش" حال شنت تركيا حملتها المزمعة ضد "قسد". وبناء عليه، أعلن وزير الخارجية التركي إرجاء الحديث عن تلك الحملة إلى ما بعد التقاء مسؤولين أتراك بنظرائهم الأميركيين في واشنطن يوم الثامن من الشهر المقبل للتنسيق بشأن انسحاب القوات الأميركية من سورية، والذي سيستغرق ما يربو على مئة يوم، ربما تكون حبلى بمفاجآت استراتيجية، على شاكلة انبعاث الخطر الداعشي، أو اندلاع مواجهات عسكرية بين القوات الأجنبية المتموضعة على المسرح السوري والمتنافسة على ملأ الفراغ الاستراتيجي الناجم عن الانسحاب الأميركي من شرق الفرات، بما قد يزج بمتغيرات ومعطيات جديدة إلى المسار الحالي للأحداث، أو يحمل ترامب وإردوغان على مراجعة سياساتهما الصادمة إزاء الأزمة السورية.

ماذا بعد الانسحاب الأميركي من سوريا؟

روبرت فورد . الشرق الأوسط . ٢٠١٨/١٢/٢٦

(السفير الأميركي السابق لدى سوريا والجزائر والباحث في معهد الشرق الأوسط في واشنطن)

ربما بمقدور القراء في منطقة الشرق الأوسط سماع الصرخات التي انطلقت من مسؤولين ومحللين أميركيين في واشنطن بخصوص قرار الرئيس دونالد ترمب، سحب جنود أميركيين من شرقي سوريا. ويتعين عليّ هنا الاعتذار عن جهاز الأمن الوطني في بلادي، فقد علم مسؤولو وزارتي الدفاع والخارجية القرار عندما أطلق الرئيس تغريدة تضمنت القرار في ١٩ ديسمبر (كانون الأول).

ويحق للقراء التساؤل: أين التنسيق داخل المنظومة المعنية بالسياسة الخارجية الأميركية؟ في الواقع، هذا التنسيق مهمة مستشار الأمن الوطني جون بولتون والموظفين العشرة المعاونين له داخل مجلس الأمن الوطني بالبيت الأبيض. ويتحمل هؤلاء مسؤولية إخطار وزارتي الدفاع والخارجية بقرارات الرئيس.

أما أن تعلم الوزارتان بأمر قرار الرئيس من خلال تغريدة عبر «تويتر» فهذا أمر يتعذر تصديقه. والأمر الذي لا يقل استغراباً عدم إخبار الحلفاء الأكراد والعرب داخل قوات سوريا الديمقراطية، ومن المحتمل أن يترتب عليه سقوط ضحايا أكراد. كان أكراد سوريا بحاجة إلى إبرام اتفاق سياسي جيد مع الأسد قبل أن يظهر قرار الانسحاب ذلك على السطح.

ويمثل توقيت إعلان القرار مشكلة، لكن تبقى مسألة ما إذا كان قرار الانسحاب يخدم مصالح الولايات المتحدة قضية أخرى. من جانبهم، يقول منتقدو ترمب إن انسحابه يمنح النصر في الحرب السورية لروسيا وإيران وبشار الأسد. ويرفضون قبول أن الأسد وحلفاءه انتصروا بالفعل في الحرب. الشهر الماضي، سمعت مسؤولاً أميركياً بارزاً يتحدث خلال مؤتمر استضافته دول شرق أوسطية حول أن الأسد ليس بمقدوره الانتصار لأن الأميركيين يسيطرون على ٣٠% من سوريا وحقول النفط بها. لكن الحقيقة الأكبر أن الأسد وحلفاءه يسيطرون على معظم أرجاء سوريا وجميع المدن الكبرى بالبلاد. كما أنهم على قدر من القوة يمكّنهم من رفض المقترحات السياسية لمبعوث الأمم المتحدة وعدم تكبد ثمن باهظ مقابل ذلك. أما الأميركيون، فإنهم يسيطرون على الصحارى ومدينة الرقة التي تعاني بالفعل مشكلات أمنية بين قوات سوريا الديمقراطية والسكان المحليين. وربما تعمد الاستخبارات السورية إلى تأجيج هذه التوترات.

وتتمثل حقيقة أخرى في أن حقول النفط لا تشكل أهمية كبيرة بالنسبة إلى الأسد، فهي لا توفر أموالاً كافية لإعادة بناء سوريا. جدير بالذكر أن إيرادات النفط السوري عام ٢٠٠٩، أي قبل الثورة، بلغت ٣,٢ مليار دولار، تبعاً لتقديرات صندوق النقد الدولي. الآن، تحتاج سوريا إلى ٣٠٠ مليار دولار على الأقل لجهود إعادة البناء، حسب تقديرات البنك الدولي. ويحتاج الأسد إلى أموال ضخمة من الخليج وآسيا وأوروبا. والأهم من ذلك أن الأسد وكبار مسؤوليه لا يأبهون من الأساس لعملية إعادة إعمار سوريا، وإنما سيعملون على معاونة مناطق قليلة مهمة لهم سياسياً ويقمعون المظاهرات في مناطق أخرى من البلاد.

ربما لا يكون ترمب الرئيس الأميركي الأذكى، لكنه أدرك الاختلاف بين الآمال الأميركية غير الواقعية والنتائج المحتملة لعملية عسكرية طويلة الأمد داخل بيئة عصيبة. كما أنه أدرك التأثير السلبي على المشهد السياسي الداخلي حال تعرض القوات الأميركية شرق سوريا لسقوط أعداد كبيرة من الضحايا على غرار ما تعرضت له قوات مشاة البحرية في بيروت عام ١٩٨٣، وهل هناك مَن يشكّ لحظة في أن بشار الأسد وقوات الحرس الثوري الإيراني ستتعاون مع جماعة «داعش» لمهاجمة الأميركيين شرق سوريا؟

ويتوقع بعض المسؤولين الأميركيين الذين استقالوا أو سربوا انتقادات إلى وسائل الإعلام أن «داعش» سيزداد قوة من جديد. وهذا أمر محتمل بالفعل، خصوصاً أن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عاونت «داعش» لا تزال قائمة. كما أن آيديولوجية هذه الجماعة لا تزال قائمة هي الأخرى. وليس بإمكان وزارة الدفاع أو الخارجية تفسير كيف أن ٢٠٠٠ جندي أميركي وبضعة دبلوماسيين أميركيين سيتمكنون من إصلاح مشكلات سوريا وإقناع حكومتي دمشق وأنقرة بقبول المنطقة الكردية السورية ذات الحكم الذاتي من أجل استمرار قوات سوريا الديمقراطية في عملياتها العسكرية في مواجهة ضد «داعش». ويبدو هذا حلماً لطيفاً، لكن من السخف الاعتقاد أنه سيتحقق في المستقبل القريب.

لطالما انتقدتُ وحشية حكومة الأسد وجرائم الحرب التي ارتكبتها، لكنني حزين للغاية بأن أعترف أنه في نهاية المطاف فإن الحكومة السورية فقط هي القادرة على تحمل مسؤولية اجتثاث من غرب وشرق البلاد على المدى البعيد.

وأصبح التساؤل الآن ما إذا كانت الحكومة السورية قادرة على النجاح في مواجهة «داعش». وسيكون من الأفضل لو أن حكومة الأسد تعمل مع قوات سوريا الديمقراطية، لكن واشنطن ليست باستطاعتها السيطرة على دمشق. وقد أصدر ترمب القرار بمعاونة الأسد في مواجهة «داعش»، والسعي للتأثير على الأسد من خلال جيرانه الأقرب. ولدى هذه الدول فهم أفضل لسوريا و«داعش» من الأميركيين الذين لا يزال يدور تفكيرهم حول العراق منذ ١٠ سنوات، وليس سوريا اليوم. وبالتالي نجد أن النتيجة التي خلص إليها ترمب ربما لا تكون بالبساطة التي بدت عليه للوهلة الأولى.

الانسحاب الأمريكي.. الرابحون والخاسرون

خوان كول(*) . الخليج . ٢٠١٨/١٢/٢٦

هز الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، العالم السياسي في واشنطن، وكذلك الشرق الأوسط، وحتى السياسات العالمية، بإعلانه فجأة يوم ١٩ ديسمبر/كانون الأول عن انسحاب «فوري وكامل» للقوات العسكرية الأمريكية من شمال شرق سوريا.

من الصعب دائماً سبر أغوار دوافع الرئيس ترامب لما يقرر ،ويفعل. والدافع وراء قراره سحب القوات الأمريكية من سوريا قد يكون استرضاء قاعدته الشعبية التي هزتها نجاحات الحزب الديمقراطي في انتخابات التجديد النصفي لمجلس النواب في ٦ نوفمبر/تشرين الثاني.

ولا بد أيضاً من تذكّر أن ترامب وعد خلال حملة انتخاباته الرئاسية في ٢٠١٦ ب» إعطاء سوريا الى بوتين» إذا كان باستطاعة الرئيس الروسي إنزال الهزيمة بتنظيم «داعش».

وهناك عامل مهم آخر، هو أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أخذ يهدد في الآونة الأخيرة باجتياح عسكري لمناطق في سوريا، بما فيها مدينة منبج التي انتزعتها القوات الأمريكية والكردية من «داعش». ويعتبر أردوغان مناطق غرب الفرات في سوريا منطقة أمنية تركية. والقوات الأمريكية المنتشرة في سوريا تتمركز في مناطق الأكراد، وتقوم بدوريات منتظمة في منبج، الأمر الذي يثير إمكانية اصطدام عسكري بين الولايات المتحدة وتركيا – الحليفتان في حلف الأطلسي.

كما أن تركيا كانت تهدد بشراء أنظمة دفاع جوي من روسيا بدلاً من شراء صواريخ «باتريوت» الأمريكية، الأمر الذي أغضب واشنطن. ومما له دلالته هو أنه فور إعلان ترامب عن سحب القوات الأمريكية من سوريا، قررت تركيا شراء صواريخ «باتريوت» التي ستكلفها مليارات الدولارات.

ومن الممكن أن الرئيس ترامب قرر أنه لا ضرورة لتصعيد مع تركيا. ومن الممكن أيضاً أن يكون الرئيس أردوغان عرض على واشنطن مقايضة تقضي بأن تشتري تركيا الصواريخ الأمريكية، مقابل موافقة الولايات المتحدة على إعطاء تركيا حرية التحرك ضد الأكراد في سوريا.

إذاً، من هم الخاسرون من قرار الولايات المتحدة الانسحاب من سوريا؟

١ – «إسرائيل» تعتبر خاسرة. فهي كانت تأمل في أن يكون الوجود العسكري الأمريكي في سوريا حاجزاً أمام نفوذ إيران في هذا البلد (وهذا على كل حال لم يكن أبداً أملاً واقعياً). وتبقى «إسرائيل» قادرة على توجيه ضربات عسكرية مباشرة لقوات «حزب الله» المتواجدة في سوريا، ولكنها سوف تواجه في وقت قريب بطاريات صواريخ مضادة للطائرات.

٢ – الأكراد سوف يصبحون طبعاً في وضع خطر نتيجة للانسحاب الأمريكي، حيث سيكونون وحدهم في مواجهة تركيا.

٣ – العراق يمكن أن يكون هو أيضاً خاسراً. إذ إن الحكومة العراقية تشعر الآن بقلق من عودة بروز «داعش» في شرق سوريا، وبعض مناطق العراق.

وإذا كان هناك خاسرون من الانسحاب الأمريكي، فإن هناك أيضاً رابحون:

١ – تركيا رابح كبير، لأنها ستصبح الآن طليقة اليدين لشن هجمات عسكرية على القوات الكردية في سوريا.

٢ – إيران أيضاً يمكن أن تكون رابحة. إذ إن الصقور المتشددين ضد إيران في الإدارة الأمريكية كانوا يريدون أن تكون القوات الأمريكية في سوريا حاجزاً أمام إيران والميليشيات الموالية لها في سوريا. أما الآن، فمن الممكن أن تعزز الميليشيات الموالية لإيران في سوريا والعراق قوتها ونفوذها نتيجة للانسحاب الأمريكي.

٣ – روسيا هي رابح كبير. فهي تسعى إلى أن تكون سوريا كلها دائرة نفوذ لها، ولهذا هي تدعم النظام السوري لكي يستعيد سيطرته على جميع مناطق البلاد. علاوة على ذلك، تريد روسيا إظهار أنها قوة كبرى، وأنها قادرة على أن تصبح لاعباً رئيسياً فاعلاً في الشرق الأوسط.

٤ – بطبيعة الحال، يعتبر رئيس النظام السوري بشار الأسد رابحاً كبيراً. وفي الوقت الراهن، يمكن أن يستغل الأسد وضع الأكراد الخطر بمواجهة تركيا لكي يقيم نوعاً من التحالف معهم.

نتيجة لكل العوامل الآنفة الذكر، أصبح من الممكن الآن أن يلعب النظام السوري، بدعم من روسيا، دوراً أكبر في القضاء على بقايا تنظيم «داعش»، وأن يعيد تأكيد سيطرته على جميع مناطق سوريا.

---

* أكاديمي وكاتب سياسي أمريكي خبير في شؤون الشرق الأوسط – موقع مدونته «إنفورمد كومنت»

هل يمكن قيام نظام إقليمي جديد للشرق الأوسط؟

عاطف الغمري . الخليج . ٢٠١٨/١٢/٢٦

إن ما يتم الترويج له الآن عن نظام إقليمي جديد للشرق الأوسط، وتحديداً للمنطقة العربية بالدرجة الأولى، ليس طرحاً لفكرة جديدة، لكنه مشروع يظهر من وقت لآخر. وهو مشروع يبتعد في مضمونه عن القضية الفلسطينية، وكأنه يجذب الأنظار إلى ناحية أخرى، أو كأنه يوحي بأن الحل يمكن أن يأتي بصورة ما، عن طريق مثل هذا النظام الإقليمي.

ويغيب عن الذين يطرحون هذه الفكرة، أن هناك متلازمين ضروريين لأي وجود لمثل هذا المشروع، أولهما، التشخيص الموضوعي لأوضاع المنطقة ودولها، والثاني، إمكانية إقامة النظام الإقليمي الجديد. اللافت للنظر أن الأفكار التي تطرح لنظام إقليمي جديد، تأتي دائماً من خارج المنطقة، مع أن المشاكل والأزمات التي اجتاحت دولاً في الإقليم، مصدرها الخارج، باعتراف مؤسسات بحثية وأكاديمية، وكتّاب لهم ثقلهم في بلادهم، قدّموا من خلال مؤلفاتهم حقيقة هذه الأزمات، من سلسلة الحروب التي اشتعلت في دول عربية، إلى الاضطرابات، والفوضى، وإثارة الخلافات الطائفية والمذهبية، ومساندة الإرهاب المتنقّل عبر الحدود.

وإذا كانت هناك رغبة حقيقية في إقامة نظام إقليمي جديد، فكان ينبغي أن يسبق ذلك حل هذه المشكلات، وتجفيف منابعها، حتى تكون البيئة الإقليمية مهيأة فعلاً للقبول به.

والمعروف أن الدعوات لنظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط، كانت تقدّم صياغات تعرّف الشرق الأوسط، من وجهة نظر غربية، وإن تعددت أشكال هذه الصياغات من وقت لآخر. وكأن أمر هذا المصطلح يخصّ الغرب، وليس شعوب هذا المكان.

وضمن المعاني التي قصدوا بها هذا التعبير، ما كان قد حدده مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي أعلنته الإدارة الأمريكية عام ٢٠٠٤، وسعت من خلاله إلى توسيع الحدود المعروفة مسبقاً لما يطلق على هذه المنطقة، والتي تضم الدول العربية، بالإضافة إلى دول إقليمية مثل إيران، وتركيا، وكذلك «إسرائيل»، وإن كانت العقلية السياسية «الإسرائيلية»، تعبّر في بعض الأحيان عن أنها تنتمي للغرب أكثر من انتمائها للمنطقة.

وكان التوجّه الأساسي لمشروع الشرق الأوسط الكبير، يعمل على صياغة إطار متغيّر لما يسمى بالشرق الأوسط، يضم دولاً تمتد جغرافياً من أفغانستان شرقاً، إلى شمال إفريقيا غرباً، وفي إطاره الدول التي عرفت تاريخياً بدول الشرق الأوسط، وكان ضمن أهداف المشروع، تقليص محورية القضية الفلسطينية، في هذا التمدد الذي تتشعب فيه المشاكل والأزمات.

وكانت قد سبقت ذلك محاولة أخرى في أوائل التسعينات، ظهرت في أوراق وزارة الخارجية الأمريكية، تهدف إلى توسيع المظلة التي تحتوي الشرق الأوسط التقليدي جغرافياً، لتضم إلى جانب هذا الامتداد من أفغانستان إلى شمال إفريقيا، الدول الإسلامية في آسيا الوسطى، التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفييتي السابق قبل استقلالها.

وكان الهدف أساساً استراتيجياً، واقتصادياً، لما تحتويه منطقة آسيا الوسطى من احتياطات هائلة من البترول والغاز الطبيعي.

إن مثل هذا المصطلح المطروح مؤخراً، والذي يركز على إدخال «إسرائيل» ضمن مكوناته، يحتاج قبل ذلك إلى إشراك جميع الأطراف في المنطقة، بما يساعد على توفير الفرص لمشاركة جماعية في إيجاد تسوية للنزاعات القائمة، في إطار مناقشات أوسع مدى لنظام مستقر سياسياً، واقتصادياً، وأمنياً، واجتماعياً، تعقبه مبادرة سياسية لإطلاق التحرك العملي في اتجاه النظام الإقليمي.

وهذا المشروع لا بد أن يصدر عن فكر شعوب المنطقة، الذين تكون قد تواجدت لديهم الإرادة لإيجاده، بناء على توافر حقيقي لتبادلية المصالح، وليس لشعور طرف بأن هناك في الدائرة نفسها، طرفاً آخر ينزع عنه حقوقه المشروعة، ويسلبها لنفسه.

وهنا نسأل، هل يمكن للوضع في سوريا البعيد عن التسوية السياسية، أن يهيئ لها الدخول في هذا النظام، خاصة أن سوريا طرف أساسي من دول الإقليم؟.

وهل يمكن أن تتوافق مواقف الدول العربية، مع طرف «إسرائيلي»، لا يزال يعرقل تسوية القضية الفلسطينية، ويصرّ على استمرار ابتلاعه للجولان السورية؟.. ثم كيف يكون هناك منطق لسريان حركة هذا المشروع الذي تطرحه الإدارة الأمريكية، في حين أن قرار الرئيس ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة ل«إسرائيل»، قد أقام سداً قوياً أمام أي تحرك في مثل هذا الاتجاه؟. وهو موقف يباعد بين الأطراف المدعوّة لهذا المشروع، ولا يقرّب بينها. وليس معقولاً إقامة نظام إقليمي جديد بينما القضية الفلسطينية لا تطرح على بساط البحث عن حل وفق الشرعية الدولية.

وكيف يمكن إيجاد نظام إقليمي تشارك فيه أطراف متنازعة وليست متناغمة، ولم يتوفر لها الأساس الذي يضمن قيام هذا المشروع على أرضيته، بحيث يكون هناك ضمانات البقاء على قيد الحياة.

تاريخ أمريكا يرشدنا لطريقة عزل ترامب

روبرت هانت ـ بلومبرغ ـ ٢٠١٨/١٢/٢٦

صحيح أنه لا مفر من متابعة إجراءات عزل الرئيس الأمريكى دونالد ترامب فى العام المقبل، ولكن لتجنب الفوضى فإنه ينبغى على اللجنة القضائية فى مجلس النواب الأمريكى دراسة ما حدث فى عام ١٩٧٤، عندما حدد قادة الكونجرس المعيار الذهبى لكيفية اتخاذ مثل هذه الخطوة شديدة الأهمية.

وقد تم اتهام الرئيس ترامب بالفعل من قِبَل المدعين الفيدراليين فى نيويورك بارتكاب جريمة، وذلك لدفعه الأموال لشراء صمت نساء زعمن أنهن أقمن علاقات معه، لحماية حملته الرئاسية فى عام ٢٠١٦، وربما تكون هذه واحدة من أقل التهم خطورة عندما يواصل المحقق الخاص روبرت مولر وممثلو الادعاء الآخرون التحقيق فى العلاقة بين حملة ترامب والتدخل الروسى فى الانتخابات الرئاسية الأمريكية، والذى أسفر بالفعل عن ٨ إدانات واتهامات مباشرة للرئيس.

ويعارض بعض الديمقراطيين دعوات عزل الرئيس على أساس أنه من المستحيل الحصول على ثلثى الأصوات اللازمة للإدانة فى مجلس الشيوخ، ذى الأغلبية الجمهورية، ويشعر البعض بالقلق من أنه قد تأتى هذه الدعوة بنتائج عكسية على المستوى السياسى، مثلما حدث بعد محاكمة الرئيس الأمريكى الأسبق بيل كلينتون فى عام ١٩٩٩، ولكن مع ظهور مزيد من الاتهامات فإن مواصلة الإجراءات ستكون أمراً لا مفر منه.

وستبدأ إجراءات الاتهام فى اللجنة القضائية، التى تضم الأيديولوجيين من كلا الحزبين، ومن الصعب رؤية أى من أعضاء اللجنة الديمقراطيين من أقصى اليسار يوافقون على التعاون بين الحزبين، أو أى من الجمهوريين من أقصى اليمين، مثل ستيف كينج أو لويس جوميرت، يتعاملون مع الأمر بجدية.

وبمجرد أن يتولى الديمقراطيون رئاسة مجلس النواب فى يناير المقبل، سيترأس اللجنة النائب جيرولد نادلر من نيويورك، والذى يتمتع بالذكاء الشديد، ولكنه منجذب بشكل خطير إلى الميكروفونات والكاميرات، فقد بدأ بالفعل الحديث علانية حول الجرائم التى يمكن محاكمة ترامب عليها.

ويجب على «نادلر» أن ينظر إلى الوراء إلى عام ١٩٧٤ عندما بدأت اللجنة القضائية فى التحقيق فى الاتهامات الموجهة لنشاطات الرئيس الأمريكى الأسبق ريتشارد نيكسون، فقد كانت الإجراءات المتعلقة بالمحاكمة طويلة فى ذلك الوقت، وحتى قبل شهر من تصويت اللجنة كانت النتيجة موضع شك، ولكن الأمر الذى قلب هذا التيار رأساً على عقب أن العملية تمت بجدية وعقلانية بشكل ملحوظ، فضلاً عن شجاعة مجموعة من الجمهوريين الذين وضعوا البلاد قبل الحزب.

وكان أكثر ما يلفت الانتباه هو أداء رئيس مجلس النواب حينها، بيتر رودينو، من ولاية نيو جيرسى، فقد كان على مستوى اللحظة، وقام باختيار محقق خاص يتمتع بنزاهة وقوة لا تشوبها شائبة، وأصر على وجوب أن تكون الإجراءات بحضور كلا الحزبين، وتنازل لاستيعاب المطالب الجمهورية المعقولة.

ويتذكر كبير مساعدى «رودينو»، فرانسيس أوبراين، قائلاً: «فى النهاية كانت العملية سياسية، فقد وضع المؤسِّسون ذلك فى أيدى الكونجرس وليس المحاكم».

وساعد «أوبراين» فى اختيار المحقق الخاص، جون دوار، الذى كان فى السابق عضواً جمهورياً من ولاية ويسكونسن، ثم نائباً للمدعى العام، روبرت كينيدى، كما قام النائب توم ريبلباك من ولاية إلينوى، وهو جمهورى مؤثر، باختيار ألبرت جينر، وهو محامٍ بارز، مستشاراً لأعضاء لجنة الحزب الجمهورى، وعمل «دوار» و«جينر»، وهما محترفان عظيمان، معاً بشكل جيد.

وعلى كل الأحوال، فهناك كتابان رائعان يمكنهما أن يكونا بمثابة أدلة مفيدة للجنة، أولهما هو النسخة المُحدَّثة من شهادة إليزابيث درو عام ١٩٧٤: «يوميات واشنطن: الإبلاغ عن ووترجيت وسقوط ريتشارد نيكسون»، والثانى هو مجموعة من المقالات التاريخية: «العزل: تاريخ أمريكى»، ويجب على اللجنة أيضاً التحدث مع أمثال بيل كوهين وفرانسيس أوبراين، فما سيقوم به أعضاء الكونجرس، اليوم، سيشكل كيفية تذكرهم بعد ٤٥ سنة من الآن.